الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والخمسون
الملحق رقم ١ (A/57/1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والخمسون
الملحق رقم ١ (A/57/1)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٢

A/57/1

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0082-8173

[٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٩	١
الأول -	تحقيق السلم والأمن	١٠-٧١	٣
	منع نشوب الصراعات وصنع السلام	١٢-٣٣	٣
	حفظ السلام وصنع السلام	٣٤-٥٤	٨
	الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية	٥٥-٥٨	١٣
	المساعدة في الانتخابات	٥٩-٦١	١٤
	الإرهاب	٦٢	١٥
	نزع السلاح	٦٣-٦٨	١٥
	الجزاءات	٦٩-٧١	١٦
الثاني -	الوفاء بالالتزامات الإنسانية	٧٢-١١٣	١٨
	التحدي المتمثل في حماية اللاجئين والمشردين ومساعدتهم	٧٤-٨٤	١٨
	إيصال المساعدات الإنسانية والتحدي المتمثل في حالات الطوارئ الناقصة التمويل	٨٥-١٠٢	٢٠
	إدارة الكوارث الطبيعية: الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرات	١٠٣-١٠٦	٢٤
	تنسيق مساعدة وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح	١٠٧-١١٣	٢٥
الثالث -	التعاون من أجل التنمية	١١٤-١٤٦	٢٧
	القضاء على الفقر المدقع	١١٤-١٢٤	٢٧
	التنمية المستدامة	١٢٥-١٢٧	٢٩
	أفريقيا	١٢٨-١٣١	٣٠
	تلبية حاجات أقل البلدان نموا	١٣٢-١٣٥	٣١
	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٣٦-١٣٩	٣٢

	التنمية الاجتماعية	١٤٠-١٤٦	٣٣
الرابع -	النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان	١٤٧-١٨٤	٣٥
	تطوير حقوق الإنسان	١٤٧-١٥٦	٣٥
	المحكمة الجنائية الدولية	١٥٧-١٦٣	٣٧
	المحاكم الدولية	١٦٤-١٧٥	٣٨
	تعزيز سيادة القانون	١٧٦-١٧٩	٤٠
	الشؤون القانونية	١٨٠-١٨٤	٤١
الخامس -	تعزيز الإدارة	١٨٥-٢٠٢	٤٣
	الإدارة والتنظيم	١٨٥-١٩٢	٤٣
	المساءلة والرقابة	١٩٣-٢٠٠	٤٤
	تعزيز المنظمة	٢٠١-٢٠٢	٤٦
السادس -	الشراكات	٢٠٣-٢٢٩	٤٧
	الاتصالات	٢٠٣-٢١٢	٤٧
	صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية	٢١٣-٢١٧	٤٨
	خدمات المشاريع	٢١٨-٢٢٣	٤٩
	الشراكات مع المجتمع المدني	٢٢٤-٢٢٩	٥٠
خلاصة		٢٣٠	٥٣

مقدمة

١ - كانت التحديات التي واجهت الأمن والاستقرار خلال السنة الماضية تحديات غير عادية، فقد أظهرت الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بصورة مثيرة، الخطر العالمي الذي يشكله الإرهاب وأبرزت الحاجة إلى استراتيجية واسعة لمكافحته. وقد أدت الأمم المتحدة، بالفعل، دورا هاما في حشد العمل الدولي في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ونحن نعلم، ولذلك تكلفته التي نتكبدها، أن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، وأن له جذورا سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسانية عميقة. وأنا على اعتقاد راسخ بأن الإرهاب خطر يجب أن يخمد، ولكن على الدول واجب كفالة ألا تنتهك تدابير مكافحة الإرهاب حقوق الإنسان.

٢ - لقد ركز المجتمع الدولي اهتمامه، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، على مواجهة التحدي الذي يمثله إعمار الدول الضعيفة أو المنهارة، مثل أفغانستان، التي توفر للإرهاب تربة خصبة يترعرع فيها. وتزامن هذا مع تصاعد حاد في العنف والتوتر حدث في الشرق الأوسط وفي جنوب آسيا وفي أواسط أفريقيا على امتداد العام الفائت.

٣ - على أن مسرح الأحداث الدولية شهد أيضا تطورات إيجابية. فقد نالت تيمور الشرقية استقلالها، وأجرت سيراليون انتخاباتها الرئاسية والبرلمانية. وبيّنت المؤتمرات التي عقدت في الدوحة بشأن التجارة، وفي مونتيري بشأن تمويل التنمية وفي جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، الخطوات التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكان بدء نفاذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خطوة إلى الأمام لم يسبق لها مثيل بالنسبة للعدالة والنظام في العالم. كذلك اتسع باطراد نطاق الإقرار بأن احترام المعاهدات الدولية والقانون الدولي ذو أهمية جوهرية لأمن البشرية واستقرارها وتقدمها.

٤ - إن من الحقائق الأساسية لعصرنا هذا أنه ليس لبلد ما القدرة على أن يعالج وحده ما يفرزه عالمنا المترابط من تحديات سياسية واقتصادية وبيئية وتكنولوجية. ذلك أن مشاكل مثل الإرهاب، وموجات اللجوء الجماعية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والزيادة المفرطة في أعداد السكان، والتدهور البيئي، والتلوث تتعدى الحدود الوطنية وتتطلب حلولا دولية - وعدد المشاكل العالمية التي تتطلب حلولا عالمية يتنامى باستمرار. وما من أمة إلا وستفيد من التغيير البنّاء الذي تجعله التعددية ممكنا، وكذلك مما توفره من الفرص والحلول. هذا علاوة على أن العمل المتعدد الأطراف ممكن في حالات كثيرة يكون التدخل الانفرادي فيها مستحيلا أو غير مستصوب.

٥ - والأمم المتحدة، في أدائها لدورها كمنظمة عالمية، ساعدت في تطوير مبادئ التعددية وممارستها. ذلك أن هذه المنظمة أداة فريدة متاحة للعالم لكي يعالج المشاكل العالمية البالغة الأهمية التي تتطلب الموارد الجماعية والتعاون من جميع البلدان. وهي توفر الهياكل الأساسية والمؤسسات المشتركة التي تمكننا من خدمة المصالح الأساسية للبشرية قاطبة.

٦ - أما الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة فهي ذات أهمية لجميع الدول وتمس حياة الأشخاص العاديين في كل أرجاء العالم بطرق عديدة. وجدول أعمال الأمم المتحدة، كما يتضح من هذا التقرير، جدول حافل: تحقيق السلم والأمن، ومكافحة الفقر، والوفاء بالالتزامات الإنسانية، وتعزيز التنمية، وتوسيع النطاق الذي يشمله القانون الدولي وحقوق الإنسان، وإقامة شراكات مع قطاعات عريضة من المجتمع المدني. ويتجلى في هذه القضايا الطابع المتغير والتعقد المتنامي

للشؤون الدولية؛ كما أن اتساع نطاق التعاون الملاحظ في هذا التقرير، يقوم شاهدا على وجود التزام أساسي بتحسين أوضاع البشر. وتأتي ثمار جهودنا في بعض الأحيان فورية ومباشرة، وأحيانا لا تأتي إلا بعد وقت طويل.

٧ - وجاء منح الأمم المتحدة لجائزة نوبل للسلام في سنة الألفية اعترافا ملائما بدورها كأداة لصنع السلام وحفظه ولتعزيز حقوق الإنسان. ووفقا لما قالته لجنة جائزة نوبل فإن ''الطريق الوحيد الموصل إلى السلام والتعاون في العالم يمر عبر الأمم المتحدة''.

٨ - على أن الأمم المتحدة مؤسسة تقصر عن الكمال وتعمل داخل حدود. ولكن لكل دولة عضو فيها مصلحة في ضمان أن تواصل المنظمة العمل جاهدة لتحقيق مقاصدها. والخيار أمامنا واضح: فإما أن نستمر في زيادة جهودنا لتحقيق النظام والعدل الدوليين عن طريق التفاوض وتوافق الآراء، وإما أن نعود إلى عهد سابق عندما كان تضارب المصالح بين الدول يُحَل بوسائل أخرى.

٩ - لقد مضى على تأسيس الأمم المتحدة سبع وخمسون سنة ولا يزال عدد أعضائها ينمو وما زالت العضوية فيها تعتبر رمزا قويا لمكانة البلد في مجتمع الأمم. ويسعدني أن أرحب بتيمور الشرقية وسويسرا عضوين جديدين، مما سيصل بعدد أعضاء الأمم المتحدة إلى مائة وواحد وتسعين. وكلي أمل في أن تواصل كل الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، قديمها وجديدها، تقديم دعمها للأمم المتحدة وللمبادئ التي تمثلها.

الفصل الأول

تحقيق السلم والأمن

١٠ - تعرَّض السلم والأمن الدوليان في السنة الماضية إلى نكسات عديدة بدءا من ارتفاع حدة التوترات بين الهند وباكستان إلى تدهور الحالة في الشرق الأوسط، ومن الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة إلى اندلاع أعمال العنف في ليبريا. وليس من باب المبالغة القول إن كثيرا من الناس شعروا أن العالم في هذه السنة بات مكانا أخطر بكثير مما كان عليه منذ سنين عديدة. ولكن هناك بالمقابل ملايين من البشر في أرجاء كثيرة من العالم يعيشون في خطر منذ أمد بعيد: أُناس يعيشون في حالة فقر مدقع وانعدام تام للأمن، ولم يشهدوا في هذه السنة إحراز أي تقدم صوب السلم والازدهار كما كان ينبغي. وإذا سأل شعب الأرض الفلسطينية المحتلة، والشعب في بوروندي، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى، حكومته والمجتمع الدولي عما يستطيعان أو يتعين عليهما القيام به لمساعدته على إحراز تقدم على طريق السلام، لكان محقا تماما في سؤاله ذاك.

١١ - ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم ملموس في بعض المناطق. فشعب أفغانستان تمكن بمساعدة المجتمع الدولي من تحقيق انتقال ملحوظ من حالة حرب استمرت أكثر من عقدين من السنين إلى بداية حالة من الاستقرار بعد زوال حكم الطالبان. وفي أنغولا، توفرت لشعب بأسره في نهاية المطاف إمكانية التطلع إلى مستقبل يعمه السلام. ومن واجب المجتمع الدولي مساعدته لتحقيق ذلك. وفي السودان، باتت فرص إحلال السلام أفضل أيضا فيما يبدو، وفي أيار/مايو ٢٠٠٢ احتفل العالم أجمع مع شعب تيمور الشرقية بنيل بلده الاستقلال.

منع نشوب الصراعات وصنع السلام

١٢ - ركزت الجهود المبذولة في السنة الماضية من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري المقدم في حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن منع نشوب الصراعات المسلحة، على تأمين قدر أكبر من التعاون مع الحكومات، ودعم المبادرات دون الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار، والتشجيع على إدماج أنشطة منع نشوب الصراعات في برامج التنمية الوطنية. وستواصل أجهزة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والإنسانية، والسياسية، والمعنية بحقوق الإنسان، العمل على نحو متضافر من أجل إحلال سلام مستدام.

١٣ - وفي الشرق الأوسط، أدت حلقة مفرغة من أعمال العنف إلى تفاقم حالة متوترة أصلا. وانتهكت حرمة ''الخطوط الحمراء'' المتفاهَم عليها سابقا وأسفر ذلك عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح في كلا الجانبين. ففي آذار/مارس ٢٠٠٢، قام جيش الدفاع الإسرائيلي، في أعقاب هجوم انتحاري بالقنابل في مدينة ناتانيا الإسرائيلية، بشن عملية واسعة النطاق في الضفة الغربية، ألحقت أضرارا جسيمة بالهياكل الأساسية الفلسطينية المدنية والأمنية وتمخضت عن أزمة إنسانية ومتصلة بحقوق الإنسان. وبغية معالجة هذه الحالة اقترحتُ في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إنشاء قوة متعددة الجنسيات للمساعدة في توفير الأمن للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين ولتهيئة بيئة مفضية إلى استئناف المفاوضات. وعلى الرغم من عدم وجود توافق آراء بشأن هذه القوة بعد، إلا أن قدرتها على توليد زخم صوب حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني حظيت باعتراف واسع النطاق في المجتمع الدولي.

١٤ - وأدى الاقتحام الإسرائيلي لمخيم جنين للاجئين إلى ادعاءات بحدوث إهدار لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وردا على ذلك، عرضتُ إرسال فريق محايد

لتقصي الحقائق لإعداد تقرير دقيق عما حدث. وقد قبل مجلس الأمن عرضي هذا بالإجماع في القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). واستنادا إلى ذلك شكلت فريقا مناسبا. وبالنظر إلى ما أبدته إسرائيل من شواغل حول هذه المسألة فيما بعد، وجدتُ من الضروري حل الفريق دون أن يتمكن من زيارة المواقع المعنية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، طلبت الجمعية العامة إليَّ أن أقدم إليها تقريرا عن الأحداث التي وقعت في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى. وصدر التقرير المطلوب في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (A/ES-10/186).

١٥ - وفي خضم هذه الظروف المكربة، كانت هناك فرص لإحراز تقدم نحو تسوية سياسية. فعلى وجه الخصوص، أكد مجلس الأمن في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، رؤية لمنطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ومما له أهمية حاسمة أن يقوم طرف ثالث بمساعدة الطرفين على الخروج من حلقة التدمير الراهنة. وتحقيقا لهذا الغرض، أواصل إجراء اتصالات وثيقة ومنتظمة مع جميع الأطراف المعنية. وقد أشتركت على وجه الخصوص مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي في مجموعة تطورت إلى آلية تنسيق جديدة تعرف باسم اللجنة الرباعية.

١٦ - ودعت اللجنة الرباعية في اجتماع عقدته في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى اتباع نهج ذي ثلاث شعب يتناول على نحو شامل الشواغل الأمنية والاقتصادية والسياسية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، أعلنت اللجنة الرباعية في العاصمة الأمريكية واشنطن عن اعتزامها العمل مع الطرفين على عقد مؤتمر سلام دولي يركز على بلوغ الهدف المبين في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، توصلت اللجنة الرباعية في نيويورك إلى اتفاق بشأن الأهداف المحددة في البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وهي: دولتان ديمقراطيتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن؛ ووقف تام ودائم لأعمال العنف والإرهاب؛ وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ ووقف إقامة المستوطنات؛ وإصلاح المؤسسات المدنية والأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية؛ وإجراء انتخابات؛ واختتام مفاوضات التسوية النهائية بشأن القضايا المعلقة في غضون إطار زمني محدد، مدته ثلاث سنوات. وفي ذلك الوقت عقد ممثلو حكومات مصر والأردن والمملكة العربية السعودية أول اجتماع لهم مع اللجنة الرباعية.

١٧ - ومنذ مغادرة لجنة الأمم المتحدة الخاصة العراق في عام ١٩٩٨، لم يُسمح لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بدخول ذلك البلد للتحقق من امتثاله لقرارات مجلس الأمن بشأن برنامجه الخاص بأسلحة الدمار الشامل. بيد أن وتيرة حواري مع حكومة العراق قد تسارعت. فمنذ آذار/مارس ٢٠٠٢، عقدت سبع جولات من المحادثات مع وزير خارجية العراق. وتظل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على استعداد لاستئناف عمليات التفتيش في الموقع على الأرض. واتخذ مجلس الأمن، في محاولة منه لتخفيف معاناة السكان المدنيين في العراق إلى أدنى حد ممكن، بالإجماع في أيار/مايو ٢٠٠٢ القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) الهادف إلى زيادة تدفق السلع الإنسانية إلى العراق. إلا أن تخفيف الجزاءات على نحو أشمل ما زال يتوقف على امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٨ - ولا تزال حكومة العراق ترفض قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى والممتلكات المصادرة. وتعهد العراق مؤخرا بإعادة الوثائق التابعة للمحفوظات الكويتية الوطنية، وتمكن المنسق رفيع المستوى الذي عينته من المشاركة في اجتماعاتي مع وزير الخارجية العراقي في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقد اقترحت إعادة إنشاء آلية للأمم المتحدة لإعادة المحفوظات الوطنية وغيرها من الممتلكات الكويتية، وقبلت

حكومتا الكويت والعراق هذا الاقتراح. غير أن العراق رفض مرارا وتكرارا الاجتماع مع المنسق رفيع المستوى لبحث مسألة الأشخاص المفقودين. وفي الآونة الأخيرة، قام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق بزيارة البلد لأول مرة منذ تسع سنوات.

١٩ - وبينما أعطت التطورات التي حدثت في أفريقيا خلال السنة الماضية، ومنها مثلا التقدم المحرز في المفاوضات الرامية إلى تسوية الصراع المديد في جنوب السودان، والتزام أفريقيا بتعزيز الحكم الديمقراطي ومنع نشوب الصراعات المسلحة، سببا للتفاؤل، فإن الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة في تلك القارة قد أوضح الثمن الباهظ لعدم التصرف بسرعة لمنع نشوب الصراع. وتواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الحكومات وأحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني على تقديم المساعدة في صون الاستقرار الاجتماعي والسياسي. واشتملت الاستراتيجيات التي وضعت على تدابير لتخفيف وطأة الفقر، وتوطيد دعائم الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين احترام حقوق الإنسان، وتيسير عودة اللاجئين والمشردين، وإعادة توطينهم.

٢٠ - وأوفدت مبعوثين رفيعي المستوى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب الانقلاب الفاشل الذي وقع فيها في أيار/مايو ٢٠٠١، وإلى غامبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وإلى الكاميرون في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وقت إجراء الانتخابات الحاسمة في ذينك البلدين. وساعدت تلك البعثات في إعادة الحوار فيما بين الحكومة وزعماء المعارضة، مما سمح للعمليات الديمقراطية، بما فيها الانتخابات، بأن تمضي قدما. وخلال زيارتي إلى نيجيريا في تموز/يوليه ٢٠٠٢، استطلعت مع الرئيس أولوسيغون أوباسانجو السبل العملية التي تستطيع الأمم المتحدة من خلالها مساعدة الحكومة والمجتمع ككل في تهيئة بيئة مستقرة تمهيدا للانتخابات الرئاسية التي ستجري في عام ٢٠٠٣. وبناء على طلب من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في نيجيريا، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية إلى نيجيريا في أيار/مايو ٢٠٠٢، بعثة لتقييم الاحتياجات، وتعكف الشعبة حاليا على إعداد برنامج للمساعدة الانتخابية من أجل الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٣. وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى حكومة نيجيريا في تنظيم مؤتمر دلتا النيجر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الذي وضع خيارات لتعزيز الاستقرار والتنمية في تلك المنطقة. وفي النيجر، نظمت الأمم المتحدة، بشراكة مع الحكومة، منتدى وطنيا في تموز/يوليه ٢٠٠١ حول منع نشوب الصراعات، شارك فيه مسؤولون حكوميون وممثلون عن المجتمع المدني ووجهاء وزعماء دينيون للترويج لاستراتيجية لتحسين القدرات الوطنية على منع نشوب الصراعات.

٢١ - وفي أنغولا، تغيرت الحالة تغيرا جذريا بعد وفاة جوناس سافيمبي، زعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وانتهت المفاوضات التي جرت بين القوات المسلحة الأنغولية و (يونيتا) إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢، وتوقيع مذكرة تفاهم تغطي عملية التجريد من السلاح، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة سجلت تحفظات على الحكم المتعلق بالعفو العام، فقد وقعت المنظمة على المذكرة بصفة شاهد وبدأت تساعد في تنفيذها. وأجرى مستشاري للمهمات الخاصة في أفريقيا مشاورات مكثفة مع الطرفين الأنغوليين، بناء على طلبهما، بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم. وعلى أساس النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني المشتركة بين الوكالات التي أوفدتها إلى أنغولا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اقترحتُ هيكلا منقحا لوجود الأمم المتحدة في أنغولا قادرا على مساعدة الأطراف بشكل

أفضل. وفي هذا الإطار السياسي الجديد والمبشر بالأمل، ألاحظ أن الطرفين كليهما أكدا علانية التزامهما بالسلام والوفاق الدائمين.

٢٢ - وفي بوروندي، أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. وأُنشئت الحكومة الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وعادت إلى بوجومبورا لجنة رصد التنفيذ التي يرأسها ممثلي الخاص. ونتيجة لانتشار وحدة الحماية الخاصة التابعة لجنوب أفريقيا، تمكن الزعماء السياسيون المنفيون من العودة إلى بوروندي للاشتراك في الحكومة الانتقالية والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. غير أن مفاوضات وقف إطلاق النار لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن، وما زال القتال بين الجيش والجماعات المسلحة يعيق تنفيذ اتفاق أروشا. وبغية بناء الثقة في عملية السلام، فمن الأهمية بمكان التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وبذل كل أصحاب المصلحة قصارى الجهود لتنفيذ أحكام الاتفاق.

٢٣ - وفي الصحراء الغربية، أحرز تقدم محدود جدا خلال السنة الماضية. وواصل مبعوثي الشخصي إجراء مشاورات مكثفة مع جميع الأطراف المعنية بشأن الخيارات الممكنة، وأنا أرحب بالدعم والتشجيع اللذين أبداهما مجلس الأمن لمهمته. ولا يزال الأمل يحدوني في اتخاذ قرار سياسي مبكر، يوفر حق تقرير المصير، ويُنهي هذا النزاع الذي طال أمده. وفيما يتعلق بالصومال، خطا التقدم صوب السلام خطوات وئيدة بالرغم مما بذلته ''دول خط المواجهة'' الأعضاء في السلطة المشتركة بين الحكومات والمعنية بالتنمية من جهود لمساعدة الأطراف الصومالية في عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية. وكلي أمل في أن يساعد فريق الاتصال المعني بالصومال، المنشأ حديثا، في تضييق شقة الخلافات القائمة بين دول خط المواجهة الأعضاء في السلطة، وبذلك تزداد فعالية عملية الوساطة. وفي السودان، أفضت جهود الوساطة التي بذلتها السلطة من جديد، بمساعدة موسعة من منتدى شركاء السلطة، إلى اتفاقات هامة بشأن بعض المسائل المعلقة، في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وسيحضر مستشاري الخاص الجولة القادمة من المحادثات التي ستجري بقيادة السلطة المشتركة في منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٢، وآمل أن يتم التوصل فيها إلى اتفاق حاسم بإنهاء الحرب في السودان.

٢٤ - وفي جنوب آسيا، أفضى تصاعد التوترات المفاجئ بين الهند وباكستان خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢ إلى إيجاد حالة من القلق البالغ على الصعيد الدولي. ولا تزال الحالة بينهما قابلة للاشتعال، وأي اندلاع للأعمال القتالية بين هذين البلدين الحائزين لقدرات نووية ينطوي على إمكانية التصعيد المصحوب بنتائج وخيمة. وفي الوقت ذاته، لا يمكن التسامح إزاء عبور أي من الطرفين لخط السيطرة الفاصل بينهما أو أي أعمال إرهابية من أي شكل كان في المنطقة. ولقد دأبتُ على مناشدة الطرفين استئناف حوارهما الثنائي وحل خلافاتهما، حول كشمير بصفة خاصة، بالوسائل السلمية. وأنا أحث كلا الجانبين على تخفيض عدد وحداتهما العسكرية المرابطة في كشمير، والنظر في تدابير ومبادرات أخرى تهدف إلى مزيد من تخفيف حدة التوترات. وتظل مساعيَّ الحميدة متاحة للجانبين تشجيعا للتوصل إلى حل سلمي.

٢٥ - ويشجعني على التفاؤل التقدم المحرز في عملية السلام في سري لانكا التي يسّرتها النرويج. وتعمل منظومة الأمم المتحدة، بناء على طلب حكومة سري لانكا، على تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية اللازمة لدعم هذه العملية وتعزيزها. أما فيما يتعلق بنيبال، فإنني أشعر بقلق متزايد جراء تصاعد حدة العنف بين الحكومة وحركة العصيان المسلح. وسأنظر بعين التأييد في استخدام مساعيّ الحميدة للمساعدة في التوصل إلى حل سليم، إذا طلب مني ذلك. وفي الوقت ذاته، أوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى نيبال

في أيار/مايو ٢٠٠٢ ”بعثة لتقييم الصراع“ هي الأولى من نوعها لاستكشاف إمكانية إيصال المساعدة إلى جهات مستهدفة كي لا تزداد صور الإجحاف الاقتصادي والاجتماعي تفاقما.

٢٦ - وفي شرق آسيا، لا أزال على استعداد لمساندة ودعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة بين الكوريتين عن طريق الحوار والتعاون. وأنا أحث الدول الأعضاء أيضا على أن تقوم، من جانبها، بالتماس استراتيجيات إبداعية تستهدف تشجيع التقارب في شبه الجزيرة وتدعيم السلام والاستقرار في المنطقة.

٢٧ - وفي ميانمار، استخدمت مساعيّ الحميدة لتيسير المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في البلد. وحدث تطور هام في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ يتمثل في السماح لداو أونغ سان سوكي باستئناف أنشطتها السياسية العادية بصفتها الأمينة العامة للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية. وكان هذا إيذانا ببداية جديدة لعملية المصالحة الوطنية التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وسأواصل بذل ما في وسعي، بالاشتراك مع مبعوثي الخاص وبمساندة الدول الأعضاء المهتمة، لتيسير تلك العملية وفقا لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار.

٢٨ - وقمت في أيار/مايو ٢٠٠٢، بزيارة إندونيسيا. ولاحظت الجهود المتضافرة التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها هناك لدعم سعي الحكومة إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. وما زلت على اعتقاد راسخ بأن وحدة إندونيسيا وسلامتها الإقليمية يمكن ضمانهما على أفضل وجه بالتقيد بالقواعد الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. وأعتزم تكثيف جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة الحكومة في سعيها من أجل تعزيز الحكم الرشيد وإقامة مجتمع مستقر وديمقراطي ومزدهر.

٢٩ - وفي منطقة المحيط الهادئ، يتم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق بوغينفيل للسلام (الموقع في آب/أغسطس ٢٠٠١) بين الأطراف في بوغينفيل وحكومة بابوا غينيا الجديدة. وأشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز في التخلّص من الأسلحة الذي يتولى فيه مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغينفيل دورا قياديا بناء على طلب الأطراف. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ تم إيفاد بعثة مشتركة إلى بوغينفيل مؤلفة من أعضاء من إدارات الشؤون السياسية، ونزع السلاح، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لتحديد التدابير اللازم اتخاذها من أجل تعزيز جهود نزع السلاح. وتظل الأمم المتحدة على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الأخرى في المنطقة، وحكومة بابوا غينيا الجديدة والأطراف في بوغينفيل لتحقيق جميع عناصر اتفاق السلام.

٣٠ - أما في أمريكا اللاتينية، فقد واصل مستشاري الخاص بشأن كولومبيا تقديم المساعدة في الجهود السلمية في ذلك البلد بإجراء اتصالات منتظمة مع الحكومة وجماعات الثوار ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي. وفي مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ساعد نائب مستشاري الخاص ومجموعة البلدان الميسّرة العشرة، والكنيسة الكاثوليكية في تلافي انهيار محادثات السلام الجارية بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا. ومن المؤسف أن جهودا مماثلة بذلت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ عجزت عن منع انهيار المحادثات. أما المباحثات مع الجماعة الأصغر من الثوار، وهي جيش التحرير الوطني، فقد استمرت بشكل متقطع طيلة الفترة ذاتها لكنها توقفت في أيار/مايو ٢٠٠٢. ويساورني القلق إزاء ما يترتب على تعطل هذه المفاوضات من آثار خطيرة على كلا الصعيدين الوطني والإقليمي. وما زال السكان المدنيون في كولومبيا يتحملون الوطأة العظمى

للصراع بسبب الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يرتكبها جميع الأطراف. ولقد حثثتُ الأطراف على توقيع اتفاق إنساني يحمي السكان المدنيين ويكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اجتمعت بالرئيس المنتخَب ألفارو أوريب فيليز، وأجريت معه حديثا مفيدا عن الحالة في كولومبيا ناقشنا خلاله السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد الشعب الكولومبي على النحو الأكثر فعالية. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم مزيد من المساعدة للتوصل إلى حل سلمي للصراع.

٣١ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا مهمة الإشراف على الامتثال لاتفاقات السلام التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩٦. ونظرا إلى ما يتسم به طابع الاتفاقات من تعقد، مُدِّد موعد التنفيذ لغاية عام ٢٠٠٤. غير أنه لا يتم، رغم الالتزام المعلن من الحكومة، التقيد بالمواعيد النهائية الجديدة. كما أن ازدياد الاستقطاب السياسي الناجم عن اقتراب موعد الانتخابات أدى إلى عرقلة تنفيذ الاتفاقات. ومن دواعي الأسف أن العام الماضي شهد ارتفاعا في عدد انتهاكات حقوق الإنسان، وزيادة في الفقر والجوع، ودلائل تشير إلى العودة إلى إضفاء الطابع العسكري على المجتمع. بيد أن الالتزام بالاتفاقات المعرب عنه من جديد في اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في واشنطن في شباط/فبراير ٢٠٠٢ قد وفّر مبررا للتفاؤل. ويتعين على شعب وحكومة غواتيمالا مضاعفة التزامهما بتحقيق الوعد المجسّد في اتفاقات عام ١٩٩٦.

٣٢ - ولم تتحقق في السنة الماضية آمالي في إجراء حوار سياسي بين حكومة هايتي وأحزاب المعارضة. وبالرغم من الجهود التي بذلتها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية الرامية إلى تشجيع الحوار، لم يقدم أي من الطرفين التنازلات اللازمة لإجراء مفاوضات ذات مغزى. وقد حال هذا الفشل دون الإفراج عن المساعدة الإنمائية التي توجد حاجة ماسة إليها. وإنني أرحب بقيام منظمة الدول الأمريكية بإنشاء بعثة خاصة لتوطيد الديمقراطية في هايتي، وأرحب على وجه الخصوص بتركيزها على تعزيز الأمن والعدل وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وما زال برنامج الانتقال الشامل الذي نسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقب اختتام بعثة الدعم المدنية الدولية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في عام ٢٠٠١، يمثل خطوة قيمة مكمّلة لتلك الجهود.

٣٣ - وفي قبرص، بدأت محادثات مباشرة بين زعيمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في أعقاب اتفاق تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وما فتئت المحادثات تجري في المنطقة المحمية التابعة للأمم المتحدة وبحضور مستشاري الخاص. وقد سافرت إلى قبرص في أيار/مايو ٢٠٠٢ لتشجيع الزعيمين على تسريع وتيرة المحادثات، وحل القضايا الرئيسية، وتحقيق تسوية شاملة في هذه السنة. وسوف أجتمع مع الزعيمين مرة أخرى في ٦ أيلول/سبتمبر المقبل بهدف التعرف على حصيلة المحادثات الجارية ورسم المسار المقبل. وفي الوقت ذاته، تواصل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مراقبة المنطقة العازلة على امتداد قبرص.

حفظ السلام وصنع السلام

٣٤ - في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، اختتمت الأمم المتحدة بنجاح الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. وكان من دواعي الاعتزاز أن أشهد مولد دولة تيمور الشرقية المستقلة، وأن أسلم مقاليد السلطة من الأمم المتحدة إلى أول رئيس منتخب ديمقراطيا لتيمور الشرقية. وفي كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تم في آذار/مارس ٢٠٠٢ نقل سلطات محددة من بعثة الأمم المتحدة إلى جمعية منتخبة ديمقراطيا. وفي

سيراليون، من المأمول فيه أن تُرسي الانتخابات الناجحة التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٢ الأساس اللازم لمستقبل آمن. وفي أفغانستان، تم تنفيذ العديد من الخطط التي وضعت في اتفاق بون الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة. ومنذ مطلع عام ٢٠٠٢، عاد ما يربو على مليون شخص من اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم في أفغانستان. وفي حين تحظى هذه الأمثلة للتقدم المحرز في بناء السلام بالترحيب، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به في جميع بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة.

٣٥ - وأدى إنشاء جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية إلى اختتام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بنجاح في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويكتسي هذا الإنجاز أهمية أكبر نظرا إلى الدمار الذي كان سائدا في تيمور الشرقية لدى بدء الإدارة الانتقالية لولايتها وعدم وجود مؤسسات على الإطلاق لحكومة وطنية فيها. وهذا الإنجاز هو، في المقام الأول والأهم، ثمرة لتصميم وشجاعة وصبر شعب تيمور الشرقية الذي تلقى مساعدة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة في إرساء الأسس اللازمة للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد حلت محل الإدارة الانتقالية عملية حفظ سلام جديدة أصغر حجما تدعى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وعلى الرغم من أن ولاية هذه البعثة لا تنطوي على مسؤوليات إدارية كاملة النطاق، تحتفظ البعثة بمسؤولية تنظيم الإدارة، وكذلك بمكون عسكري كبير. كما تضم البعثة عددا من المستشارين المدنيين في المجالات التي تعتبر بالغة الأهمية لاستمرار استقرار الحكومة الجديدة وقدرتها على التطور.

٣٦ - وفي أفغانستان، أتاح سقوط نظام الطالبان فرصة فريدة لإحلال السلام والمصالحة الوطنية. فقد اجتمعت الأطراف الأفغانية، تحت رعاية الأمم المتحدة، في بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، واتفقت على عملية سياسية تستهدف إقامة مجتمع ديمقراطي سلمي تحترم في ظله حقوق الإنسان. ووفقا لما نص عليه اتفاق بون، حلت محل السلطة المؤقتة القائمة على تقاسم الصلاحيات، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، سلطة انتقالية منتخبة بصورة غير مباشرة، عقب اختتام الجمعية العرفية الوطنية، أو ما يعرف باسم (اللويا جيرغا) لأعمالها بنجاح. وكان من دواعي الغبطة خاصة سماع صوت النساء الأفغانيات في اللويا جيرغا بعد أن كن محرومات سابقا من حقوق التصويت والانتخاب.

٣٧ - وإدراكا مني لأثر سقوط الطالبان ولاتفاق بون فقد أوصيت بإنشاء بعثة متكاملة للأمم المتحدة في أفغانستان، هي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، لتتولى مساعدة الأفغانيين في تنفيذ الاتفاق والبدء في تنفيذ مهمة التعمير الضخمة. وأيد مجلس الأمن هذه التوصية وتم إنشاء البعثة المنوه عنها في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢. وسيواصل ممثلي الخاص لأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، العمل بصورة وثيقة مع السلطة الانتقالية لتأمين الطريق المفضي إلى السلام والتنمية المستدامة. وتعد هذه البعثة مثالا إيجابيا لبعثة متكاملة الهدف منها تقديم الدعم للعمليات المتعلقة بالسياسة والحكم وبناء السلام بينما تلبي في الوقت ذاته الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش العاجلة.

٣٨ - وفي سيراليون، أحرزت الأمم المتحدة تقدما جيدا في تنفيذ ولاية حفظ السلام. فقد أكملت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون انتشارها في جميع أرجاء البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتم نزع سلاح وتسريح ما مجموعه ٠٠٠ ٤٧ مقاتل من جميع الأطراف واكتملت العملية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومهد ذلك الطريق أمام إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أيار/مايو ٢٠٠٢، وفقا لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستشاري

الوطني الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويتمثل التحدي الرئيسي الآن في توطيد أركان السلام الهش حاليا وإدارة دفة الانتقال باتجاه الإنعاش الوطني. ويلزم بذل جهود عاجلة تركز على بسط سلطة الحكومة في سائر أرجاء البلد، وإكمال عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وتعزيز العدالة والمصالحة الوطنية.

٣٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مهمة رصد وقف إطلاق النار ورصد المنطقة الأمنية المؤقتة، والتحقق من إعادة انتشار القوات الإثيوبية والإريترية، وتنسيق أنشطة أعمال إزالة الألغام. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، دخلت عملية السلام مرحلة حاسمة عندما أصدرت لجنة الحدود قرارها بشأن تعيين الحدود المشتركة بين البلدين. وقد قَبِل الطرفان علنا هذا القرار. ومن المهم أن يتعاون الطرفان بشكل وثيق مع لجنة الحدود والبعثة خلال تنفيذ القرار.

٤٠ - واستمرت عملية نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصمد وقف إطلاق النار بوجه عام على الرغم من استمرار نشوب حالات خطيرة من الصراع المسلح، وخاصة في شرق البلد. وتحقق إلى حد بعيد انسحاب القوات الأجنبية الذي يشكل عنصرا أساسيا في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ذلك على الرغم من أن وجود قوات أجنبية في شرق البلد لا يزال يمثل مشكلة كبيرة. ويشكل نزع السلاح الطوعي للجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة أفرادها إلى ديارهم وإعادة توطينهم وإدماجهم عنصرا أساسيا من عناصر ولاية البعثة، وهو برنامج يتوقف على التوصل إلى اتفاق سياسي على الصعيدين الكونغولي والإقليمي. ولم يتمكن المشاركون في الحوار الذي جرى فيما بين الأطراف الكونغولية، في صن سيتي، بجنوب أفريقيا، في الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٢، من التوصل إلى اتفاق شامل. ونتيجة لذلك قمت، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بتعيين مبعوث خاص لي لإقامة حوار فيما بين الكونغوليين لمساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق شامل لإحلال السلام والمصالحة الوطنية وتحقيق وحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وقّع رئيسا دوليتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في بريتوريا، اتفاق سلام يقضي بانسحاب القوات الرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية و ''حل'' القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات الإنتراهاموي في ذلك البلد بمساعدة الأمم المتحدة. وقد قامت بتسهيل هذه العملية جنوب أفريقيا التي يتولى رئيسها ثاجو مبيكي أول رئاسة للاتحاد الأفريقي. وسأقدم قريبا توصيتي في هذا الصدد إلى مجلس الأمن.

٤١ - وواصلت مكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وليبريا اضطلاعها بدور حفاز في مساعدة هذه البلدان على الخروج من ربقة الصراع. وقد انصب التشديد بوجه خاص على تعزيز المصالحة الوطنية وإرساء العملية الديمقراطية، وتشجيع احترام حقوق الإنسان وحكم القانون، وتعبئة المساعدة الاقتصادية على الصعيد الدولي. وقد ظلت هذه المكاتب تعمل على نحو وثيق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بهدف إدماج عملية منع نشوب الصراعات في صلب برامج التنمية الوطنية ضمن التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعن طريق إدراج عمليات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات ضمن عملية إعداد البرامج وتحديد الأولويات.

٤٢ - غير أنني أشعر بالأسى لما حدث مؤخرا من تدهور في الحالة في ليبريا. فما حدث يهدد الآمال في تحقيق سلام مستدام بعد مضي ما يقرب من عقد من الحروب الأهلية المدمرة في ذلك البلد، ويقوض أيضا ما تحقق من نجاحات في سيراليون المجاورة. ويمكن أن يترتب على تحركات الآلاف

من اللاجئين الليبريين عبر الحدود، إذا اختلطت بإمكانية العودة الجماعية للاجئين من سيراليون الموجودين حاليا في ليبريا، أثر خطير على الاستقرار في المنطقة.

٤٣ - وارتفعت حدة التوترات على امتداد الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان طوال السنة الماضية. وبصورة خاصة طرأ في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢ تصعيد ملحوظ في حوادث العنف عبر ذلك الخط داخل مزارع شبعا وخارجها. وعلى الرغم من أن الحالة هدأت في أيار/مايو ٢٠٠٢، فإن احتمالات حدوث تدهور لا تزال كبيرة. ولا يزال يتعين على حكومة لبنان أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لاستعادة سلطتها في جميع أنحاء الجنوب حيث تؤدي أنشطة العناصر المسلحة على طول الخط الأزرق إلى استمرار عدم استقرار الحالة. وأسهمت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني في تصعيد هذا التوتر. وقد دعا مجلس الأمن مرارا وتكرارا جميع الأطراف المعنية إلى أن تحترم الخط الأزرق احتراما تاما، وكان آخر ذلك في قراره ١٣٩١ (٢٠٠٢). وما زالت المهام التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي المهام التي توكل إلى بعثات المراقبين. وبناء على ذلك، واصلت القوة عملية إعادة تشكيلها، وهو ما ترتب عليه تنفيذ خطة ترمي إلى خفض قوامها.

٤٤ - أما بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، فهي في المراحل النهائية من تنفيذ ولايتها المتعلقة بإصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها. وهي تستعد لتسليم مهمتها إلى بعثة نظمها الاتحاد الأوروبي، وذلك في نهاية عام ٢٠٠٢. وكان من شأن التحسينات التي جرت في أداء الشرطة أن أسهمت إلى حد بعيد في عودة عدد لم يسبق له مثيل يبلغ ١١٠ ٠٠٠ شخص من أفراد الأقليات في جميع أنحاء البلد على مدى عام ٢٠٠١ والربع الأول من عام ٢٠٠٢. وقد أذنت البعثة بصورة مؤقتة بتعيين ١٧ ٠٠٠ من أفراد الشرطة وبدأت المرحلة النهائية من إصدار الشهادات. ويتولى قيادة معظم إدارات الشرطة في الوقت الحاضر مفوضو شرطة محترفون مستقلون، وذلك على الرغم من وجود بعض المقاومة السياسية. وأثبت برنامج البعثة الخاص المعني بعمليات الاتجار غير المشروع جدواه في مكافحة الاتجار بالنساء. واتسع حجم الدائرة العامة للحدود بسرعة وهي تشمل الآن ٨٨ في المائة من الحدود وتؤدي دورا حيويا في مكافحة الهجرة غير المشروعة، والجريمة المنظمة، والإرهاب.

٤٥ - وركزت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إقامة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في أعقاب الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لجمعية كوسوفو المنشأة حديثا. وتمشيا مع الإطار الدستوري للحكم المحلي، تولت مؤسسات الحكم المحلي المؤقتة مسؤوليات في مجال الإدارة العامة كالرعاية الصحية والتعليم، في حين يحتفظ ممثلي الخاص ببعض السلطات الخاصة، ومن ذلك السلطة على الشرطة والقضاء والعلاقات الخارجية. وقد عززت البعثة حوارها مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وحققت نتائج هامة، شملت نقل من تبقى من ألبانيي كوسوفو من السجون الصربية إلى كوسوفو في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٤٦ - وركزت البعثة أيضا على إرساء دعائم التقدم الاقتصادي، ومكافحة الجريمة والعنف وبناء مجتمع عادل وآمن. وتمثل أحد عناصر هذه العملية في إنشاء دائرة شرطة كوسوفو، وقد تم تدريب ٥ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المحليين، يمارسون مهامهم الآن. وتم التركيز بوجه خاص أيضا على التحويل إلى القطاع الخاص، وعلى عودة سكان كوسوفو من الأقلية الإثنية إلى الإقليم، وعلى الحالة في ميتروفيتشا، وعلى مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وقام ممثلي الخاص، تيسيرا لعملية سوف تقرر الوضع النهائي لكوسوفو دون الحكم مسبقا على النتائج، قام بوضع مؤشرات لا بد من تحقيقها قبل أن تبدأ هذه العملية.

٤٧ - وتدهورت الحالة في منطقة الصراع بين جورجيا وأبخازيا، وهي المنطقة التي تخضع لمسؤولية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ ، حينما تسلل عدة مئات من الأفراد غير النظاميين عبر وادي كودوري من الجانب الجورجي من خط وقف إطلاق النار واشتبكوا مع القوات الأبخازية. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تم إسقاط طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة بالقرب من مدخل الوادي، وقُتل جميع الأشخاص التسعة الذين كانوا على متنها. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ انتهى القتال، وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٢ خفت حدة التوترات في وادي كودوري وكان من أهم أسباب ذلك جهود الوساطة التي بذلها ممثلي الخاص واستئناف تسيير دوريات البعثة. ولا يزال ممثلي الخاص يواصل جهوده الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة للصراع الجورجي - الأبخازي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حصل على دعم كامل من مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل جورجيا بشأن اقتراح صفقة سوف تعرض على الطرفين لتكون أساسا لمفاوضات تتناول مركز أبخازيا في المستقبل داخل دولة جورجيا. والجهود مستمرة لكفالة قبول الجانبين بالصفقة.

٤٨ - أما في طاجيكستان، فإن عمليات بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع جارية وتتطور بنجاح، وقد ساعدت أنشطة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان وفريق الأمم المتحدة القطري في استقرار الحالة السياسية والأمنية في البلد، بأن عملت بوجه خاص على تشجيع الحكم الرشيد وتعزيز المجتمع المدني. بيد أن الجماعات المتطرفة ما زالت تشكل خطرا على المنطقة.

٤٩ - وواصلت الأمم المتحدة، خلال السنة الماضية، تحسين إدارة عمليات السلام، مركزة على تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وبفضل الدعم القوي من الدول الأعضاء، أُحرز تقدم في مجال تحسين قدرات النشر السريع، والتدريب، والتخطيط المتكامل لعمليات السلام. وقد اتخذت خطوة هامة نحو تحقيق الانتشار السريع في غضون فترة تتراوح بين ٣٠ و ٩٠ يوما. وأنا أرحب بتأييد الجمعية العامة لمفهوم مخزون النشر الاستراتيجي الذي سيمكن الأمانة العامة من أن تضع مسبقا معدات في قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي بإيطاليا كافية لدعم بعثة متشعبة واحدة. ومع توافر سلطة التزام أكثر وضوحا سابقة لتحديد الولاية، فإن مخزون النشر الاستراتيجي سيحسن إلى حد بعيد قدرة الأمانة العامة على تقديم الدعم التشغيلي والتمويل في الوقت الملائم للبعثة التي يتم نشرها على وجه السرعة.

٥٠ - وزادت الوظائف الجديدة في إدارة عمليات حفظ السلام من قدرتها؛ وساعدت إعادة تشكيل هيكل الإدارة التي تمت للاستفادة من هذه الموارد الجديدة في رفع مستوى التنظيم الإداري والتخطيط. ولأول مرة، يجري إعداد دليل عن حفظ السلام المتعدد الأبعاد كما يجري وضع إجراءات تشغيلية موحدة أكثر تفصيلا للشؤون العسكرية ودعم البعثات والإعلام. وقد تم، أثناء إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، تجربة استخدام تقنيات محسنة في مجال تخطيط البعثات وعمليات البدء، ووسعت الإدارة خلية التدريب المدني فيها، وهي خلية تقدم التدريب في المجال الإداري ومجال النقل والإمداد للموظفين في البعثات الميدانية.

٥١ - وفي المقر كما في الميدان، تدمج الدروس المستفادة في عمليات وضع السياسات العامة وفي التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ. ويجري، بوجه خاص، الوفاء بالالتزامات بإدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد قمت بتعيين مستشارين في الشؤون الجنسانية في خمس من البعثات وهي: بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبعثة الأمم

المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وثمة خطة تنفيذية على نطاق المنظومة أعدتها فرقة العمل المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وترأسها المستشارة الخاصة للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة، تتضمن الجهود الأخرى التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار المذكور. علاوة على ذلك، ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١)، أصبحت مسألة اتخاذ ما ينبغي من إجراءات لحماية الأطفال هدفا واضحا من أهداف عمليات السلام للأمم المتحدة. وقد قمت بتعيين مستشارين معنيين بحماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي الوقت الحاضر، تتضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا بصورة منتظمة عناصر معنية بحقوق الإنسان.

٥٢ - وواصلت الأمم المتحدة بذل الجهود لبناء قدرات لحفظ السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهي تقوم بذلك، مثلا، بإعادة توجيه مسار التدريب في المجال العسكري ومجال الشرطة نحو تحسين قدرات مراكز التدريب الوطنية والإقليمية. وتعمل المنظمة حاليا مع معاهد تدريب في زمبابوي وغانا وكوت ديفوار وكينيا لتوحيد مناهج التدريب في مجال حفظ السلام. فتوحيد التدريب يساعد على ضمان أن يكون جنود حفظ السلام أفضل إعدادا للاشتراك في قوة لحفظ السلام، وفي ذلك ما يعزز الجهود المبذولة لحفظ السلام سواء على صعيد الأمم المتحدة أو على الصعيد الإقليمي.

٥٣ - وعلى الرغم من أن الجهود الرامية إلى تحسين إدارة عمليات السلام تحرز تقدما جيدا في الأمانة العامة وفي الميدان، لا تزال الأمم المتحدة تواجه نقصا في حجم القوات. فهناك عدد من البلدان التي ظلت دائما تحتل الصدارة في إسهامها بقوات في عمليات حفظ السلام لم تعد الآن من الدول المساهمة الرئيسية. وعلى الرغم مما يتسم به الدعم المالي والسياسي الذي تقدمه الدول الأعضاء من أهمية بالغة، فإن المساهمة بالقوات من جانب مجموعة أكبر من البلدان أمر ضروري حتى تبقى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة لها من الفعالية ما هي جديرة به.

٥٤ - لقد ظل مجلس الأمن يسلِّم، في قراراته، بأهمية الأعمال المتعلقة بالألغام، فهذه الأعمال تشكل عنصرا حاسما في بعثات حفظ السلام في إثيوبيا وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان وسيراليون. وبالنظر إلى ما في العمليات المتعلقة بالألغام من تركيز قوي على البُعد الإنساني، فقد أدى إدراجها في عمليات حفظ السلام إلى مزيد من التفاعل المثمر بين القائمين بحفظ السلام والمنظمات الإنسانية. ففي لبنان، وفي أعقاب إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والإمارات العربية المتحدة ولبنان، بدأت، في أيار/مايو ٢٠٠٢، عملية فعالة لإزالة الألغام في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد تم حتى الآن إزالة ما يربو على ٠٠٠ ٧ لغم مضاد للأفراد، في ما يزيد على ٣٠ حقلا من حقول الألغام (يبلغ مجموع مساحتها ٠٠٠ ٦٠٠ متر مربع). وفي الوقت ذاته، يتولى جنود القوة وضع علامات على حقول الألغام على امتداد الخط الأزرق ليحددوا بوضوح للسكان المحليين أي المناطق خطرة وأيها مأمونة.

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

٥٥ - لا تزال الأمم المتحدة تعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية. فقد كان من شأن الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت على مدى سنوات عدة مضت أن أقامت إطارا عمليا للتعاون في ميداني منع نشوب الصراعات وبناء السلام بوجه خاص. ويواصل مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى منظمة الوحدة الأفريقية إيجاد طائفة واسعة من الأنشطة البرنامجية التعاونية

بين المنظمتين. ويتوقع أن يجري مرة أخرى استعراض العلاقة التعاونية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأن يُعاد تحديدها بعد أن أصبحت تلك المنظمة الاتحاد الأفريقي.

٥٦ - وقد أُحرز تقدم كبير خلال العام المنصرم في تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي. وجرى التركيز بوجه خاص على التعاون في مجال منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات. واتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على تحسين طرق تنسيق تعاونهما في مجال منع نشوب الصراعات وجهودهما الرامية إلى تطوير آليات الإنذار المبكر. وفي إطار الحوار الذي يُجرى سنويا بين المنظمتين في مجال السياسات العامة، سافرت نائبة الأمين العام إلى بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لمواصلة عمليات التشاور الرفيعة المستوى بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة حول أساليب تعزيز التعاون بين المنظمتين. وقد حظيت المشاورات السنوية الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا بمزيد من الزخم بمشاركة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية فيها، وهي عملية يُشار إليها الآن باسم ''الثلاثي المزيد''. والهدف منها هو ترشيد تقسيم العمل في ما بين هذه الكيانات، وخاصة في مجال بناء السلام، وعلى وجه التحديد في الحالات التي يكون نشر العناصر فيها مشتركا.

٥٧ - وحفزت التهديدات الحالية والمحتملة للأمن التي تواجهها بلدان وسط آسيا حكوماتها إلى توطيد مؤسسات التعاون الإقليمي. وفي مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وبعد عشر سنوات من المناقشات التي اتسمت بالصبر الطويل، عقد ١٦ بلدا آسيويا أول اجتماع قمة لها في ألماتي، وهو الاجتماع الذي أنشئت فيه منظمة إقليمية جديدة، هي مؤتمر التفاعل وبناء الثقة في آسيا. وبعد بضعة أيام، وقّع قادة منظمة شانغهاي للتعاون، التي تضم الاتحاد الروسي وأوزبكستان والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، على ميثاق يحول هذه المجموعة إلى منظمة دولية، ويقع مقر أمانتها الدائم في بيجينغ. وسوف تضطلع هذه المنظمة بجملة أمور منها بذل جهود مشتركة لصون السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وتشجيع التعاون الفعال في ما بين الدول الأعضاء.

٥٨ - ويشكل إنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا مثالا هاما على التزام الأمم المتحدة بالعمل على نحو أوثق مع الدول والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني على الصعيد الإقليمي لمواجهة التحديات المعقدة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة السنغال لعرضها استضافة المكتب ولإعلانها تقديم الدعم الكامل له.

المساعدة في الانتخابات

٥٩ - في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تلقت الأمم المتحدة ١٧ طلبا للحصول على المساعدة في الانتخابات وتمكنت من تلبية ١٤ منها. ذلك أن العمليات الانتخابية تتطور تطورا مطردا في العديد من البلدان. ومع تحسن الخبرات والقدرات الوطنية يزداد الطلب على الأمم المتحدة لتقديم مساعدة تقنية أكثر تخصصا. وقد اتخذت الأمم المتحدة أيضا هي والمنظمات الشريكة خطوات لتحسين وتعزيز مستويات أنشطة المساعدة الدولية في العمليات الانتخابية.

٦٠ - ومواكبة لتلك التحولات يجري وضع وتجريب مشاريع مبتكرة. والمراقبة الفنية الخبيرة للانتخابات هي وسيلة غير اقتحامية لتوفير الدعم والمشورة الدوليين. وقد أُجريت عملية من هذا القبيل في جزر سليمان في عام ٢٠٠١. ويجري، على سبيل المثال، في نيجيريا تنفيذ مشاريع أطول أجلا تتصل بالتربية المدنية وبناء القدرات لهيئات إدارة الانتخابات، وقد أخذت تسهم في إرساء الديمقراطية فيما بين الدورات الانتخابية. وفي حالات أخرى، طلبت هيئات

مراقبة الانتخابات إجراء استعراضات شاملة لعملياتها الانتخابية بغية تبسيط تلك العمليات وكفالة فاعليتها القصوى من حيث التكلفة في أي انتخابات تجرى مستقبلا.

٦١ - وتجدر الإشارة بوجه خاص في هذا الصدد إلى عمليتين انتخابيتين أجريتا في العام الماضي وتكللتا بالنجاح ألا وهما: الانتخابات البرلمانية وانتخابات الرئاسة في تيمور الشرقية، وانتخابات الرئاسة في سيراليون. ففي كلتا الحالتين لعبت الانتخابات دورا هاما في إطار الجهود الدولية الأوسع نطاقا الرامية إلى تخفيف حدة الصراع وتعزيز الديمقراطية.

الإرهاب

٦٢ - كثفت المنظمة في العام الماضي جهودها في مكافحة الإرهاب. فعلى أثر ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرارين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) واتخذت الجمعية العامة القرار ١/٥٦ بتوافق الآراء وأجرت مناقشة للموضوع استمرت أسبوعا كاملا في تشرين الأول/أكتوبر. وفرض مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واجبات ملزمة لقمع الإرهاب ومنعه، وأنشأ لجنة لمكافحة الإرهاب مهمتها رصد تنفيذ القرار. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢ عقد مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة ندوة دولية بشأن ''مكافحة الإرهاب الدولي: دور الأمم المتحدة'' واستهل المكتب أيضا، برنامجا لتشجيع التصديق على ١٢ صكا قانونيا عالميا لمكافحة الإرهاب، وعلى تنفيذ تلك الصكوك.

نزع السلاح

٦٣ - لم تشهد منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف، خلال العام المنصرم، أي تعاون دولي يذكر. وقد ظلت المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ومعاهدة بشأن المواد الانشطارية، وكذلك الجهود الرامية إلى منع امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي، في حالة جمود في مؤتمر نزع السلاح. كما أن استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية عُلق حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ولم يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد.

٦٤ - وأنا أرحب بتوقيع رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ على معاهدة موسكو باعتبارها خطوة صوب خفض ما كان قد تم نشره من أسلحتهما النووية الاستراتيجية. بيد أن العالم كان سيصبح أكثر أمنا والعلاقات فيما بين الدول أكثر استقرارا لو كانت تلك تخفيضات لا رجعة فيها وتتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها. ولهذه المتطلبات أهميتها وخاصة في ضوء إعلان أحد طرفي المعاهدة الثنائية المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ انسحابه منها، وهي المعاهدة التي شكلت على امتداد ٣٠ عاما أحد دعائم الاستقرار الاستراتيجي. وثمة سبب آخر يبعث على القلق الشديد ألا وهو الارتفاع الحاد في النفقات العسكرية العالمية خلال العام الماضي، حيث تقدر الآن تلك النفقات بزهاء ٨٣٩ بليون دولار.

٦٥ - وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهو جهد دولي لتحقيق الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول التي تتعامل في سبع فئات من الأسلحة التقليدية الرئيسية. وفي عام ٢٠٠١ زاد عدد الدول المشاركة في السجل بنسبة ٢٠ في المائة ليصل إلى ما مجموعه ١١٨ دولة. وزادت أيضا المشاركة في تدبير آخر من التدابير الرامية إلى تحقيق الشفافية ألا وهو الصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

٦٦ - وتعمل المبادرات الإقليمية على دفع التقدم في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المعقود عام ٢٠٠١. وقد دعمت مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح التي تعتمد اعتمادا كاملا على التمويل الطوعي، تلك المبادرات، وقدمت مساعدتها للبرامج الإقليمية المتعلقة بجمع الأسلحة وتدميرها وبالتدريب على وضع تشريعات وأنظمة في هذا الصدد.

٦٧ - وأسفرت الشراكات بين الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية من قبيل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن تقدم الأعمال المتصلة بالألغام وكادت توقف إنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد انضمت ست دول أطراف جديدة، في عام ٢٠٠١، إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ليصل مجموع عدد الدول الأطراف إلى ١٢٤ دولة. كما أن التوسع في نطاق تطبيق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ليشمل الصراعات بين الدول وداخل الدول يعد تقدما مشجعا آخر في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون نزع السلاح.

٦٨ - وثمة فريقان من الخبراء الحكوميين أحدهما معني بمسألة القذائف من جميع جوانبها، والآخر معني بالتثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، في سبيلهما إلى إتمام دراستين ستقدمان إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وأنا أزكي تقريريهما للدول الأعضاء كي تتخذ إجراء بشأنهما.

الجزاءات

٦٩ - شملت أعمال مجلس الأمن الأخيرة فرض تدابير محددة الأهداف وتعديل نظم الجزاءات القائمة لجعلها أكثر فعالية. ووسع مجلس الأمن بمقتضى القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢) نطاق تدابير مكافحة الإرهاب ليتجاوز حدود أراضي أفغانستان ويشمل المرتبطين بحركة طالبان وأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة من أفراد وكيانات. وبموجب القرار ١٤٠٧ (٢٠٠٢) أنشأ المجلس فريق خبراء مهمته تقديم توصيات بشأن تحسين طرق إنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال. كذلك جدد المجلس ولاية فريق الخبراء المعني بليبريا ليقوم بالتحقيق في مدى الامتثال لتدابير الجزاءات السارية وفي الانتهاكات الممكنة لها وذلك عملا بالقرارين ١٣٩٥ (٢٠٠٢) و ١٤٠٨ (٢٠٠٢). وبمقتضى القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) عمل المجلس على تبسيط إجراءات بيع وتوريد السلع الإنسانية للعراق بما يعود بالنفع على سكانه المدنيين ولكنه شدد الرقابة على المواد المتصلة بالأغراض العسكرية والمزدوجة الاستخدام. وقد أنهى العمل بتدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في حالتي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية شاملة كوسوفو، والسودان. وبالإضافة إلى ذلك، علق المجلس، بموجب قراره ١٤١٢ (٢٠٠٢) لمدة ٩٠ يوما القيود المفروضة على سفر أعضاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

٧٠ - وبغية معالجة الآثار الإنسانية التي يمكن أن تترتب على نظم الجزاءات، يطلب مجلس الأمن بصورة متزايدة إجراء تقييمات لآثار الجزاءات وتقييمات للآثار الإنسانية المترتبة على نظم الجزاءات القائمة وتقييمات قبل فرض جزاءات جديدة. ويعكف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المكلف بإجراء تقييمات الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات، على وضع منهجية موحدة لتقييم الآثار التي يمكن أن تلحق بالفئات الضعيفة من السكان من جراء الجزاءات وذلك قبل سريان نظم الجزاءات أو في أثنائها أو في أعقاب إنهائها.

٧١ - ومن المشجِّع لي، تلك الجهود المبذولة على الصعيد الحكومي الدولي وعلى مستوى الخبراء لوضع تدابير ”أكثر ذكاء“ لجزاءات مجلس الأمن. وقد سعت عمليتا إنترلاكن وبون - برلين إلى شحذ تلك التدابير بتركيزها على من

يكون مستهدفا من القادة والعناصر الفاعلة غير الحكومية والعمل على التقليل إلى أدنى حد من آثارها الإنسانية أو الاقتصادية الضارة بدول أخرى. وتركز عملية ستكهولم الجارية على تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف. ويمكن أن تساعد مشاركة الشركاء، وخاصة من القطاع الخاص، في اجتماعات الخبراء تلك في بناء الإرادة السياسية اللازمة لكفالة فعالية الجزاءات. ومن شأن تحسين الجزاءات المالية، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أن يدعم الجهود الرامية إلى وقف التدفقات المالية المستخدمة في الأنشطة الإرهابية. والجزاءات المحددة الأهداف، بالإضافة إلى كونها وسيلة ناجعة لحل الصراعات، يمكن أن تؤدي دورا رادعا هاما وتشكل إسهاما في استراتيجية عامة للدبلوماسية الوقائية.

الفصل الثاني

الوفاء بالالتزامات الإنسانية

٧٢ - أكد حجم وتنوع التحديات الإنسانية التي ووجهت في السنة الماضية ضرورة زيادة تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الاستجابة بصورة سريعة وفعالة، وعلى توفير الحماية الشاملة للمدنيين الذين يواجهون الحروب والكوارث الطبيعية. وفي عدد من المناطق، ولا سيما أفريقيا، استمرت دون هوادة الأزمات الإنسانية التي اندلعت منذ وقت طويل، والتي يتصل كثير منها اتصالا وثيقا بالصراعات الممتدة والعنيفة داخل الدول وعلى الصعيد الإقليمي. كما أن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية وانتشار الأمراض المعدية، وأبرزها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قد سببت خسائر فادحة في الأرواح.

٧٣ - واتساع وتنوع الأزمات الحالية يتطلبان استجابة مرنة واستراتيجية على نطاق المنظومة، تربط توفير المساعدة في حالات الطوارئ بالبحث عن حلول مستدامة. وتحتل حماية المدنيين موقع الصدارة في استجابة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا لحالات الطوارئ المركبة. ورغم أن الوسائل قد تختلف من بلد إلى بلد ومن منطقة إلى أخرى، فإن الأمم المتحدة تركز في جميع الحالات على المجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، وتبني شراكات قوية مع المؤسسات الدولية الأخرى، وكذلك مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

التحدي المتمثل في حماية اللاجئين والمشردين ومساعدتهم

٧٤ - لا يزال مدنيون بأعداد تبعث على الجزع - أكثر من ٥٠ مليونا في المجموع - مشردين في كافة أنحاء العالم، إما بسبب الكوارث الطبيعية أو بسبب الصراعات المسلحة. وفي حين أتاحت مبادرات السلام في بلدان مثل أفغانستان، وأنغولا، وسري لانكا، وسيراليون، فرصا لإعادة إدماج أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا، فإن تفاقم الأزمات الإنسانية في بلدان أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين قد تسبب في موجات جديدة من التشريد. ولا تزال العقبات التي تعترض الوصول إلى السكان المشردين، وانعدام الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الإنسانية، وعدم كفاية التمويل، تشكل تحديات هائلة أمام وكالات الأمم المتحدة، وأمام مجتمع المنظمات الإنسانية الأرحب، فيما تبذله من جهود لتوفير الحماية والمساعدة لأكثر الفئات ضعفا.

٧٥ - وهذا السياق يتطلب سياسات وآليات على صعيد المنظومة لكفالة توفر استجابة يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر وتعتمد على مزيد من تضافر الجهود إزاء مشاكل التشريد الداخلي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أنشئت وحدة مشتركة بين الوكالات تعنى بالتشريد الداخلي تحت قيادة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وبالتعاون الوثيق مع ممثلي لشؤون المشردين داخليا، وكذلك مع الوكالات المختصة. وقدمت الوحدة بالفعل دعما موجها إلى الأفرقة القطرية في العمليات الإنسانية، مسترشدة بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخليا كإطار عام لعملها في أفغانستان، وإندونيسيا، وأوغندا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغينيا، وكولومبيا، وليبريا وأماكن أخرى. كما قامت ببعثات ميدانية لتقييم حالة المشردين داخليا، وتحديد الثغرات الموجودة في الاستجابات، وتقديم توصيات محددة لتحسين الاستجابة.

٧٦ - ومسؤولية الاستجابة لمشاكل التشريد الداخلي تقع في المقام الأول على عاتق الدولة العضو المتضررة. وفي عدد من البلدان التي واجهت أزمات تشريد خطيرة، عملت الأمم المتحدة بصورة وثيقة مع الحكومة الوطنية لوضع استراتيجيات استجابة مكيفة للظروف المعينة. وتضمن ذلك إدماج الحد الأدنى من معايير التشغيل في التشريعات الوطنية، مثلما في

أنغولا، وفي وقت أقرب في أوغندا، لكفالة نقل السكان المشردين من الملاجئ المؤقتة الموجودة في مناطق غير آمنة إلى مستوطنات خالية من الألغام الأرضية ومن خطر نشوب القتال، وحيث يمكن بسهولة أكبر توفير الخدمات والحماية لهم لحين يتسنى إعادتهم إلى ديارهم أو إعادة توطينهم بصورة دائمة. كما أتاح ذلك للأمم المتحدة أن تتفاوض مع الأطراف الفاعلة من غير الدول للوصول إلى السكان المعزولين عن المساعدات، مثلما في السودان وكولومبيا.

٧٧ - ومن بين ملايين المشردين في العالم، يدخل اللاجئون ضمن الولاية المحددة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكذلك الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية. وفي نهاية عام ٢٠٠١، بلغ عدد هؤلاء الأشخاص ١٩,٨ مليون شخص، يتألفون من اللاجئين، وملتمسي اللجوء، واللاجئين العائدين في المراحل الأولى من إعادة إدماجهم، وبعض المشردين داخليا. وفي عام ٢٠٠١، شرعت المفوضية في عملية مكثفة لإشراك الحكومات والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل إعادة تنشيط الإطار الدولي لحماية اللاجئين، وللاحتفال بالذكرى الخمسين للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين. كما أن المشاورات الدولية بشأن الحماية الدولية سعت إلى تمكين الدول من أن تتصدى للتحديات التي تواجهها حاليا فيما يتعلق بحماية اللاجئين بروح من الحوار والتعاون. وأسفرت تلك المشاورات عن وضع خطة شاملة للحماية تحدد المجالات الرئيسية لتحسين الحماية وتقاسم الأعباء.

٧٨ - وأتاحت التطورات الإيجابية في بعض البلدان عودة أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا في عام ٢٠٠١. غير أنه في مناطق أخرى، أدت الصراعات المسلحة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى تدفقات جديدة من اللاجئين إلى الخارج، ولا سيما في أفريقيا. كما أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ دفعت العديد من البلدان إلى اتخاذ تدابير قانونية وعملية لتشديد إجراءات اللجوء. ولجأ بعض البلدان إلى تدابير، مثل الاعتراض البحري، للتصدي للتحركات التي تجمع ما بين ملتمسي اللجوء والنازحين الاقتصاديين.

٧٩ - وفي أفريقيا، عاد حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى سيراليون بصورة طوعية من البلدان المجاورة نتيجة لازدياد الاستقرار منذ انتهاء الحرب واكتمال عملية نزع السلاح. كما تم إعادة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ من إثيوبيا إلى ديارهم في الشمال الغربي والشمال الشرقي من الصومال. وعاد نحو ٣٦ ٠٠٠ لاجئ إلى إريتريا من السودان. ولئن كانت هذه الأرقام متواضعة بالنسبة إلى مجموع اللاجئين البالغ عددهم ٥ ملايين لاجئ في أنحاء أفريقيا، فإنها تمثل مع ذلك تقدما هاما.

٨٠ - وقد ترددت ادعاءات بشأن ارتكاب العاملين في المنظمات الإنسانية وأفراد بعثات حفظ السلام اعتداءات جنسية على النساء والأطفال واستغلالهم، مما دفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات سريعة على عدد من الجبهات من أجل اللاجئين والمشردين داخليا على حد سواء. وأنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فرقة عمل وضعت توصيات لمعايير محددة لسلوك العاملين في المنظمات الإنسانية؛ وآليات محسنة للمساءلة والمسؤولية، وبخاصة للمديرين؛ ونظم معززة لتوفير الحماية والمساعدة للسكان المتأثرين بالأزمات الإنسانية.

٨١ - ومن أجل تحقيق نتائج مستدامة، تتعاون مفوضية شؤون اللاجئين مع الوكالات الإنمائية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي. وتتركز هذه الشراكات على معالجة الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية وضمان تمكين العائدين من إعادة بناء حياتهم والدخول في أنشطة منتجة.

٨٢ - وكان هناك بعض التطورات التي تبعث على الأمل في جنوب شرق أوروبا. فالمبادرات التي اتخذت في جنوب صربيا، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مثل تشكيل قوة شرطة متعددة الأعراق، ساعدت على كبح الحالات الجديدة لاندلاع العنف. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ساعد المراقبون الأوروبيون وممثلو منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومفوضية شؤون اللاجئين في إعادة بناء الثقة بين الطوائف؛ وتم تقديم المساعدة لأكثر من ٨٠ في المائة من المشردين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٧٠ مشرد لكي يعودوا إلى ديارهم. وبالمثل، تمكن حوالي ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى ديارهم في البوسنة والهرسك وكرواتيا. ولا يزال هناك أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ شخص من هذه البلدان لم يتمكنوا بعد من العودة إلى ديارهم. وتواصل مفوضية شؤون اللاجئين بذل جهودها كيما تضمن أن تنفذ السلطات المحلية قوانين الملكية وتساعد في تعمير الممتلكات التي دمرتها الحرب، وهما تدبيران يمكن أن يدعما عملية الإعادة إلى الوطن.

٨٣ - وشهدت المكسيك مثالا إيجابيا على الإدماج على الصعيد المحلي، حيث منحت الحكومة الجنسية المكسيكية لأكثر من ٣٠٠ ١ لاجئ غواتيمالي اختاروا عدم العودة إلى وطنهم. وظلت عمليات إعادة التوطين المنظمة في بلدان ثالثة توفر حلا دائما لكثير من اللاجئين، بمن فيهم على وجه التحديد ضحايا الصدمات واللاجئين الذين يواجهون مشاكل خطيرة فيما يتعلق بحمايتهم في بلدان اللجوء الأول. وإجمالا، تم إعادة توطين ١٠٠ ٣٣ لاجئ (٤٤ في المائة منهم من الإناث) تحت رعاية مفوضية شؤون اللاجئين في عام ٢٠٠١. واستقبل خمسة وعشرون بلدا لاجئين على أساس إعادة التوطين، رغم أن ١٠ بلدان استأثرت بنسبة ٩٨ في المائة من اللاجئين الذين وصلوا من أجل إعادة توطينهم.

٨٤ - وتُبذل جهود لإيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال (بمن فيهم المراهقون والمراهقات) واللاجئين المسنين من أجل كفالة تحديد احتياجاتهم على نحو سليم وتلبيتها عند تخطيط وتنفيذ العمليات المتعلقة باللاجئين. وقد التحق قرابة مليون من الأطفال والمراهقين والمراهقات من اللاجئين ببرامج التعليم التي تدعمها مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف وغيرهما من الشركاء من المنظمات الإنسانية؛ وكانت البنات والشابات تشكلن نسبة ٤٠ في المائة من هذا العدد. وواصلت وكالات الأمم المتحدة العمل من أجل تعزيز فرص الحصول على التعليم، كحق أساسي من حقوق الإنسان وكوسيلة للحد من مخاطر التجنيد العسكري والإكراه على العمل والبغاء بين الأطفال اللاجئين على حد سواء. كما انصب التركيز على تقليص الأثر غير المتناسب الذي يتركه انعدام الجنسية على النساء عندما يسعين إلى تسجيل حالات الزواج والمواليد، والحصول على اعتراف بالزواج التقليدي، وتجنب الاتجار فيهن، ونقل وضعهن القانوني إلى أطفالهن أو أزواجهن الذين لا يحملون جنسية، والحصول على وثائق. وتواصل المفوضية القيام بحملاتها من أجل التشجيع على الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بعديمي الجنسية، وهو الأمر الذي حققت فيه بعض النتائج الإيجابية.

إيصال المساعدات الإنسانية والتحدي المتمثل في حالات الطوارئ الناقصة التمويل

٨٥ - في عام ٢٠٠٢، ظلت التحديات المتعلقة بإيصال المساعدة وبتعبئة موارد كافية لحالات الطوارئ الناقصة التمويل، على ما كانت عليه في السنوات السابقة، وظلت استجابات المانحين للنداءات الموحدة التي أصدرتها الأمم المتحدة استجابات لا تبعث على الرضى. ومع تطور الوضع الأمني الدولي نتيجة لتدابير مكافحة الإرهاب، وتدفق الموارد على حالات إنسانية بعينها، أصبح محتما على المجتمع الدولي

أن يولي اهتماما وثيقا إلى الأزمات الإنسانية الأخرى التي لا تتسلط عليها الأضواء بدرجة كبيرة، وأن يوفر الموارد الكافية لها.

٨٦ - واستجابة للأزمة في أفغانستان، بدأ برنامج الأغذية العالمي واحدة من أكبر عمليات الإغاثة التي قام بها، حيث ضاعف تقريبا من حجم المساعدات التي قدمها إلى البلد في عام ٢٠٠١، لتصل إلى أكثر من ٦ ملايين شخص، كما قام بالتخزين المسبق لمخزونات الأغذية الحيوية تأهبا لفصل الشتاء القاسي. واستمر برنامج الأغذية العالمي يقدم المساعدة إلى قطاعات كبيرة من أفقر سكان العالم وأكثرهم ضعفا وأشدهم إحساسا بانعدام الأمن الغذائي، ممن تضرروا من الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع البشر. وبفضل مستوى قياسي من التبرعات، كان بمقدور البرنامج مساعدة ٧٧ مليون شخص في ٨٢ بلدا بحوالي ٤,٢ ملايين طن من المعونة الغذائية، على شكل مساعدات إغاثة بالأغذية لإنقاذ الحياة في حالات الطوارئ، فضلا عن المساعدة في حالات الأزمات الممتدة. كما أن المساعدات التي قدمتها اليونيسيف إلى وزارة التعليم الأفغانية كفلت عودة أكثر من ٢,٩ مليون طفل إلى الدراسة في ختام حملة العودة إلى المدرسة في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٨٧ - وساعدت التطورات السياسية الإيجابية على تحسين الأوضاع الإنسانية، أو على الأقل هيأت الساحة للتوسع في تقديم المساعدة الإنسانية في عدد من مناطق الصراعات. وفي أنغولا، أدى اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى إحداث تغير كبير في الحالة الإنسانية. ففي بداية عام ٢٠٠٢، كانت المنظمات الإنسانية تقدم المساعدة إلى ١,٩ مليون من الضعفاء. وأصبح من الممكن الآن الوصول إلى ٨٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين نتيجة لوقف إطلاق النار، وبعضهم يتم الوصول إليهم لأول مرة منذ عدة سنوات. والحالة الصحية والتغذوية لكثير من هؤلاء الناس، وبخاصة النساء والأطفال، ضعيفة للغاية، ويحتاج الكثيرون منهم إلى معونات عاجلة. كما أن الاحتياجات الصحية الخاصة بالنساء والمراهقات، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، تتطلب الاهتمام. وستلزم زيادة كبيرة في الموارد لمعالجة حالة هذه الفئة الجديدة من الناس الذين بحاجة إلى المساعدة.

٨٨ - وفي سيراليون، سمح التحسن في الوضع الأمني منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بوصول الوكالات الإنسانية إلى جميع أجزاء البلد لأول مرة منذ عشر سنوات. وأتاح ذلك لليونيسيف أن تقدم الدعم للتوسع في التعليم الابتدائي من خلال تجديد المدارس وتزويدها بمواد التعليم والتعلم والأثاث، فضلا عن توفير دورات تدريبية تنشيطية للمدرسين. والتعليم يساعد على عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية، ويؤدي دورا بالغ الأهمية في إعادة إدماج الأطفال المحاربين السابقين في المجتمع.

٨٩ - غير أنه في كثير من الأماكن الأخرى، تعثرت مفاوضات السلام، وأدى ازدياد انعدام الأمن إلى عدم التمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس. ففي ليبريا، تدهورت الحالة الإنسانية بدرجة كبيرة نتيجة لاستمرار القتال بين القوات الحكومية والعناصر المسلحة التابعة لحركة المعارضة. ويقدر أن المساعدات الإنسانية تصل في الوقت الراهن إلى ١٢٠ ٠٠٠ شخص فحسب، في حين يظل نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص معزولين في المناطق الريفية دون إمكانية الوصول إليهم. ومع ذلك، لم تكن هناك سوى استجابة محدودة للغاية في عام ٢٠٠٢ للنداء الموجه للتبرع بالأموال، كما لم تتلق عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة أي تمويل على الإطلاق من خلال النداء. وأدى ذلك إلى عجز خطير في القدرة على تلبية احتياجات أساسية مثل المأوى والمياه.

٩٠ - كذلك، ظلت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيئة للغاية. ولا تزال إمكانية الوصول إلى الناس

تشكل أعظم المعوقات أمام الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وقد اضطرت، على سبيل المثال، إلى إخلاء شابوندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عندما كانت دراسات الحالة التغذوية تدل على أن معدل سوء التغذية العام بين الأطفال دون سن الخامسة يفوق ٢٠ في المائة. وما فتئت الحالة الإنسانية في شرق البلد تدعو إلى القلق بصفة خاصة، إذ أدى ثوران بركان جبل نايراغونغو، على مشارف غوما، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى نزوح كل سكان المدينة تقريبا بصورة مؤقتة. وقدمت اليونيسيف والوكالات الشريكة لها مساعدات إلى أكثر من ٠٠٠ ٨٠ أسرة تضررت من انفجار البركان.

٩١ - وفي السودان، استمر تدهور الحالة الإنسانية. فالصراع الممتد في المحافظة الاستوائية الشرقية وفي أنحاء أخرى من البلد قد شرد الأسر وحال دون حصول المدنيين على الغذاء والمياه النظيفة وخدمات الرعاية الصحية والتعليم. كما أن استمرار خطف النساء والأطفال يبعث على الانزعاج الشديد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تم التوصل، عن طريق وسطاء، إلى اتفاق على وقف إطلاق النار في جبال النوبة، مما سمح بإجراء تقييم للاحتياجات في هذه المنطقة التي لم تكن تصل إليها الخدمات من قبل وتوصيل مساعدات الإغاثة إليها.

٩٢ - وفي العراق، استمر برنامج النفط مقابل الغذاء، المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) والذي يديره مكتب برنامج العراق، في توفير الغذاء وخدمات الصحة والتغذية والإسكان والزراعة والمياه والصرف الصحي. وتحسن مستوى توفير خدمات الرعاية الصحية في المحافظات الوسطى والجنوبية الخمس عشرة من العراق، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى زيادة توفر العقاقير المحلية والمستوردة، وزيادة في عدد العمليات الجراحية وخدمات المختبرات التي تمت تأديتها. وفي قطاع الإسكان، تم في عام ٢٠٠١ بناء ١٤,٩ مليون متر مربع من المساكن في محافظات الوسط والجنوب، مما وفر الإسكان لقرابة نصف مليون شخص وأوجد أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ فرصة عمل جديدة للعمال المهرة وغير المهرة.

٩٣ - وتم في السنوات السبع الماضية، إيصال ما قيمته أكثر من ٢٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الإمدادات الإنسانية والمعدات إلى العراق في ظل البرنامج، في حين لا تزال هناك لوازم أخرى تزيد قيمتها على ١٠ بلايين دولار في مرحلة الإنتاج أو جاري إيصالها. ومع ذلك، هناك نقص متنام في التمويل نتيجة للانخفاض في صادرات النفط، مما نتج عنه هبوط مقابل في الإيرادات المتاحة للبرنامج.

٩٤ - وتقدم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، فضلا عن البرامج المدرة للدخل، إلى أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، وصل مبلغ التبرعات التي تعهد المانحون بتقديمها إلى ٢٥٤,٥ مليون دولار، مما يترك عجزا يُقدر بمبلغ ٥٣ مليون دولار. ومن شأن تراجع التمويل أن يقوض مستوى ونطاق الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الوكالة. وقد أدى التصعيد الكبير لأعمال العنف منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢ إلى تدمير البنية الأساسية المدنية على نطاق كبير للغاية. ومن المتوقع الآن أن يلتمس الإغاثة من الوكالة كثير من الفلسطينيين، بمن فيهم لاجئون، ممن كانوا يعتمدون على خدمات القطاع العام التي توفرها السلطة الفلسطينية. ويُقدر أن ذلك سيتطلب من الوكالة أن تتكبد نفقات إضافية تبلغ ٤٦ مليون دولار في الضفة الغربية وحدها. وتستعد الوكالة لإصدار نداء تكميلي لتغطية هذه النفقات الطارئة الإضافية. وفي ضوء هذه الحالة، عينت

مبعوثي الخاص للشؤون الإنسانية للاضطلاع بمهمة تقدير طبيعة وحجم الأزمة الإنسانية في المنطقة.

٩٥ - وفي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أحرزت الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لها تقدما في سد الحاجات الأساسية وفي دعم الجهود المبذولة لتهيئة مرحلة الانتقال للتنمية. غير أن الافتقار الخطير إلى التمويل، وبخاصة في الأدوية الأساسية وبرامج الإنعاش التغذوي في حالات الطوارئ، يعرض الفئات الضعيفة لخطر الموت، رغم أن هذه تهديدات يمكن اتقاؤها. وما يثير القلق هو الافتقار إلى تمويل برامج التغذية. وقد تلقت اليونيسيف أقل من ١٠ في المائة من الأموال المطلوبة لدعم الأطفال الذين يعانون من درجة شديدة من سوء التغذية، رغم أن هناك ٢,٥ مليون طفل دون سن الخامسة، ونحو ٠٠٠ ٩٣٠ امرأة حامل ومرضعة، معرضين للخطر. كذلك اضطر برنامج الأغذية العالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، إلى وقف توزيع الحبوب على الأطفال والمسنين، بغية حفظ تلك الموارد لأكثر الأشخاص ضعفا.

٩٦ - وفيما يتعلق بحماية الأطفال، كان تسريح أكثر من ٠٠٥ ٣ طفل مقاتل في السودان من حالات النجاح الملحوظة عام ٢٠٠١؛ وهو ما تحقق نتيجة لعملية استمرت أكثر من ١٢ شهرا من التفاوض والتخطيط والتحضير. وكانت هناك تدابير أخرى شملت القيام بأنشطة واسعة النطاق في ميدان التوعية بمخاطر الألغام للأغراض الإنسانية في الصومال؛ وبرامج لتطوير رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الصحية الأولية في أوغندا؛ وتنظيم حملات لدعم تسجيل المواليد في أنغولا.

٩٧ - وقامت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من المنظمات الشريكة بتعبئة مجتمعات محلية بأكملها من خلال حملات اليوم الوطني للتحصين، حيث أمكن الوصول إلى أطفال كان يتعذر وصول مقدمي المعونات إليهم بصورة أخرى. وتم بالفعل تنظيم هذه الحملات الجماعية في عدد من مناطق الصراعات، بما فيها أفغانستان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وللتمكن من إنجاز جهود التحصين هذه وسط القتال، أمكن التفاوض مع الأطراف المتقاتلة على ''أيام للهدوء'' يسود فيها وقف لإطلاق النار للأغراض الإنسانية. وأدت هذه المبادرات أيضا إلى تطورات خارج قطاع الصحة، مثلما في سيراليون، حيث ساعدت المفاوضات في دفع عملية السلام قدما.

٩٨ - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٢، أوفدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي بعثة مشتركة لتقدير الحالة في ٦ من بلدان الجنوب الأفريقي. وتعاني هذه البلدان بشدة من نقص الغذاء، وهي مهددة بطائفة واسعة من العوامل الأخرى، ومنها زيادة الضعف نتيجة لتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووجدت بعثة تقدير الحالة أن ما يصل إلى ١٣ مليون شخص ربما كانوا يواجهون خطر الموت جوعا. ونتيجة لما خلصت إليه البعثة، وجهت الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ نداءات وطنية إقليمية من أجل مساعدة البلدان المتضررة لتوفير ٦١١ مليون دولار لمساعدات الإغاثة. وكانت الاستجابة الأولية إيجابية.

٩٩ - أما في ميدان الأعمال الإنسانية المتصلة بالألغام فإن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هي الهيئات الرئيسية العاملة فيه. وتقدم اليونيسيف الدعم لتسعة برامج للتوعية بأخطار الألغام في أكثر من ٢٥ بلدا منكوبا بالألغام، ويقدم البرنامج الإنمائي المشورة التقنية في ١٦ بلدا. وقد اختتم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ برنامج الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام الذي اضطلعت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام بتنسيقه في إقليم كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وذلك بعد سنتين ونصف

السنة، وتم تطهير جميع المناطق المعروف أنها تأثرت بالألغام والذخائر غير المنفجرة إلى مستوى مقبول.

١٠٠ -وقد أبرزت الهجمات التي تعرض لها العاملون في الميدان الإنساني على مدار العام المنصرم أهمية سلامة وأمن الموظفين، كما أبرزت في المقابل ضرورة وجود المنظمات الإنسانية على أرض الواقع دون معارضة. وكان انعدام الأمن الكافي لمواصلة العمليات الإنسانية، مما أدى إلى انسحاب هيئات المساعدات الإنسانية، هو العائق الأول الذي حال دون الوصول إلى الفئات الضعيفة.

١٠١ -ونتيجة لازدياد التسليم بأن أمن الموظفين يجب أن يُمول من الميزانية العادية، يضم الآن مكتب منسق الأمم المتحدة للأمن وظيفة لمنسق متفرغ للشؤون الأمنية برتبة أمين عام مساعد، وميزانية أساسية و ١٠٠ من ضباط الأمن الميدانيين منتشرين في مناطق الأزمات. واتخذت مبادرات لتحسين إدارة الأمن، منها وضع المعايير الأمنية الدنيا للعمليات (التي تحدد التدابير الأمنية الأساسية الواجبة في بلد بعينه أو في منطقة معينة من مناطق العمليات)، وتوفير تدريب أمني إلزامي لـ ٤ ٥٠٠ من موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في مناطق عالية المخاطر، ونشر المعلومات ومعايير اختيار أفراد الأمن ومعايير ومنهجيات التدريب من خلال شبكة الإدارة الأمنية المشتركة بين الوكالات.

١٠٢ -ومع ذلك، ورغم بذل الأمم المتحدة أقصى الجهود لتوفر لموظفيها المهارات والموارد اللازمة لكفالة الأمن أثناء العمل، قتل أربعة من موظفي الأمم المتحدة، واختطف اثنان، خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٢.

إدارة الكوارث الطبيعية: الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرات

١٠٣ -لا يزال معدل الكوارث الطبيعية وحدتها آخذين في التزايد، مما يؤثر في المتوسط على نحو ٢٠٠ مليون شخص كل سنة، ممن يفقدون بيوتهم وأرضهم وفرص حصولهم على الوظائف. وأصبحت الكوارث الطبيعية تشكل بصورة متزايدة تهديدا للمكاسب التي تحققها عملية التنمية.

١٠٤ -وتعمل منظومة الأمم المتحدة بصورة وثيقة مع الحكومات الوطنية لتعزيز قدراتها على الوقاية والاستجابة. ويدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إدراج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر الكوارث في جميع مراحل التخطيط للتنمية الوطنية، وبخاصة في مجال بناء القدرات في البلدان الأكثر عرضة للإصابة بالكوارث، وذلك وفقا لأهداف الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

١٠٥ -وحيث تكون الآليات الوطنية القادرة على العمل محدودة، توفر الأمم المتحدة المساعدة من خلال تعبئة الموارد وتوفير مساعدات الطوارئ والإنعاش للسكان المتضررين. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٢، وقعت كارثتان طبيعيتان، كلتاهما ضمن حالات الطوارئ المعقدة المستمرة، مما تطلب استجابة متكاملة من جانب الأمم المتحدة في مرحلتي الطوارئ والانتعاش من مراحل الكارثة على حد سواء: انفجار البركان في غوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والزلزال الذي أصاب أفغانستان.

١٠٦ -ويصيب الجفاف حاليا منطقتي الجنوب الأفريقي ووسط آسيا؛ وفي الآونة الأخيرة، أصابت الفيضانات أفغانستان ووسط أوروبا والصين وجمهورية إيران الإسلامية وجامايكا والفلبين والاتحاد الروسي وجنوب آسيا. ومن المرجح أن تزداد حدة التفاوت المناخي، مما سيؤدي إلى المزيد من حالات الجفاف والفيضانات. ولمساعدة البلدان على أن تكون أفضل إعدادا لمواجهة الكوارث المتصلة بالطقس، بما في ذلك احتمال حدوث دورة جديدة لظاهرة النينيو، تعزز منظومة الأمم المتحدة نظم الإنذار المبكر القائمة، فضلا عن

توفير المشورة والتوعية والتدريب لزيادة المرونة في حالة حدوث الكوارث الطبيعية.

تنسيق مساعدة وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح

١٠٧ - يتمثل أحد الأدوار الأساسية للأمم المتحدة في الميدان الإنساني، بالإضافة إلى توفير الإغاثة المباشرة، في تنسيق مساعدة وحماية الأشخاص الذين يواجهون المخاطر. واليوم، أصبحت مجموعة المنظمات والمؤسسات التي تشارك في الجهود الإنسانية في كافة أنحاء العالم أكثر اتساعا وتنوعا من أي وقت مضى. ولذلك، فإن التنسيق يتطلب تخطيطا مؤثرا وسليم التوقيت، وتجنبا للازدواجية، وكفاءة وفعالية في إيصال الإغاثة الطارئة. ومن خلال نظام المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، تواصل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تعزيز تساوق الاستجابات للأزمات في أنحاء العالم، عن طريق توفير الدعم داخل البلد لأنشطة الإغاثة والتعمير والانتعاش.

١٠٨ - وفي معظم الحالات، تعمل الأمم المتحدة في شراكة مع منظمات دولية ومنظمات غير حكومية من أجل إنشاء آليات للتنسيق في حالات الطوارئ، والتفاوض من أجل الوصول إلى المحتاجين، وتعبئة الموارد، وتوفير الخدمات المشتركة، مثل عمليات الرحلات الجوية والاتصالات.

١٠٩ - وخلال العام المنصرم، شملت جهود التنسيق مواصلة تقديم المساعدة إلى حالات الطوارئ المعقدة المستمرة منذ وقت طويل. وكانت كل البلدان أو المناطق الـ ١٨ التي وجهت الأمم المتحدة نداءات موحدة مشتركة بين الوكالات بشأنها، مناطق شهدت بالفعل وجودا ممتدا للأمم المتحدة في الميدان الإنساني. وفي كل حالة من الحالات، تم استعراض أو تعزيز ترتيبات التنسيق، واستمرت الجهود من أجل الحصول على المزيد من التمويل. وكانت أفغانستان أبرز حالة تم فيها تنقيح ترتيبات التنسيق، مما أسفر عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وهي بعثة متكاملة مصممة لدعم العملية السياسية وعملية الحكم الرشيد وبناء القدرات مع الاستجابة في الوقت ذاته للاحتياجات العاجلة في مجالي المساعدات الإنسانية والإنعاش. وتضم البعثة عنصرا للإغاثة والإنعاش والتعمير يرأسه نائب الممثل الخاص، الذي يضطلع بمسؤوليات المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية والموظف المعين للأمن. ولدعم العمليات الميدانية، وضع فريق عامل مشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية، البرنامج العاجل والانتقالي لتقديم المساعدة لأفغانستان، الذي يتم من خلاله تنفيذ أنشطة الإغاثة والإنعاش والتعمير من خلال استراتيجية متكاملة تتركز على تنمية القدرات الوطنية.

١١٠ - وتسعى البعثة بالتالي إلى بناء نموذج جديد للتنسيق الاستراتيجي مع حكومة أفغانستان. ويُدار تنسيق البرامج على المستوى الوطني من خلال ثماني أمانات للبرنامج تتولى مسؤولية مساعدة الإدارات الحكومية المناظرة لها. وتم تعيين مؤسسة أو صندوق أو برنامج من مؤسسات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة لكل أمانة من أمانات البرنامج؛ فعينت اليونيسيف مثلا لقطاع التعليم، ومنظمة الصحة العالمية لقطاع الصحة.

١١١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصدرتُ تقريري الثاني عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. وحماية المدنيين مفهوم شامل يضم شواغل قانونية وعسكرية وشواغل تتعلق بالمساعدات الإنسانية وبحقوق الإنسان. وجرى الاضطلاع بعدة تدابير عملية خلال العام المنصرم. وتم إدخال مستشارين معنيين بحماية الأطفال والشواغل الجنسانية في بعثات حفظ السلام؛ ودعت قرارات مجلس الأمن الأخيرة إلى وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة

وبلا عراقيل إلى القطاعات الضعيفة من السكان، بما في ذلك النساء والأطفال؛ وينظر المجلس في تصميم الجزاءات بحيث يحد من أي أثر غير مقصود على الحالة الإنسانية.

١١٢ -وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، صاغ مجلس الأمن مذكرة (S/PRST/2002/6، المرفق) بهدف توجيه المداولات المتعلقة بإنشاء بعثات حفظ السلام أو استعراضها أو إنهائها. واستخدمت المذكرة بالفعل داخل الأمانة العامة خلال المناقشات المتعلقة ببلدان بعينها فيما يتصل بحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، مثلما حدث في سياق اتفاق السلام في أنغولا، وفي وقت أقرب، كوسيلة لاستعراض خبرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

١١٣ -وكثيرا ما يكون نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع شرطا أساسيا في الجهود المبذولة لإنهاء الصراعات وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ولا بد من مساعدة المقاتلين السابقين على العودة إلى الحياة المدنية العادية، لأن مجتمعاتهم المحلية تكون في معظم الأحيان بحاجة إلى الدعم لكي تتمكن من استقبالهم، كما أن المجهود بأسره يجب أن يكون مدعوما بالإرادة السياسية لأطراف الصراع ومن جانب المجتمع الدولي. ولا بد وأن يمتد نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة فعالة من الفترة التي تعقب الصراع مباشرة إلى جهود التنمية الأطول أجلا وبالتالي، فإنها تتطلب بذل جهود منسقة من جانب مختلف عناصر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والحكومات المضيفة وأطراف الصراع. وعلى مدار العقد المنصرم، أدمجت مهام نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في ولايات عدد من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بأنغولا وكمبوديا وليبريا وموزامبيق. والدروس العديدة المستخلصة من تلك الخبرات هي دروس مفيدة للجهود المستمرة، مثل الجهود المبذولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، حيث نهضت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في سيراليون، أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، بدور رئيسي بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، ومن بينهم البنك الدولي. وفي التماس نُهج شاملة ولربط حفظ السلام والمساعدات الإنسانية باستراتيجيات أطول أجلا للإنعاش، أثبتت خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم تسريح المقاتلين السابقين، وإعادة إدماجهم، والحد من انتشار الأسلحة الصغيرة أنها ذات قيمة ثمينة. فهذه البرامج تحد من انعدام الأمن وتيسر توليد النشاط الاقتصادي في بلدان مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي مناطق مثل منطقة البحيرات الكبرى. وبالمثل، استمرت جهود اليونيسيف في مجال تسريح الأطفال المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في بلدان مثل سري لانكا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى. وخلال السنوات المقبلة، سيتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لإدماج هذه البرامج ضمن استراتيجية عريضة للوصول إلى حلول دائمة تضمن الأمن الإنساني.

الفصل الثالث

التعاون من أجل التنمية

القضاء على الفقر المدقع

١١٤ - يظل القضاء على الفقر يشكل أولوية محورية لجهود منظومة الأمم المتحدة، وتحدد الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح مختلف أبعاد الفقر التي يتعين التصدي لها. ويستمر بذل الجهود لضمان أن تكون الأنشطة المضطلع بها للتخفيف من حدة الفقر أنشطة فعالة وموجهة، ولتأمين التعاون الدولي في تعبئة الموارد وتخطيط السياسات وتنفيذها. وخلال العام المنصرم، عُقدت عدة مؤتمرات عالمية لحشد الدعم من أجل الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق التقدم نحو نظام تجاري يقوم على المشاركة بدرجة أكبر، في الدوحة، ومن خلال بناء توافق للآراء بشأن تمويل التنمية، في مونتيري، وبإعادة تأكيد الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، في جوهانسبرغ.

١١٥ - وتتركز مبادرات التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على القضاء على الفقر على الصعيد المحلي، وتشجع على اتباع نهج لا مركزي يقوم على المشاركة إزاء توفير البنية الأساسية، وإدارة الموارد الطبيعية. وتركز هذه البرامج على إقامة الشراكات مع الحكومات والسلطات المحلية وتنظيمات المجتمع المدني لضمان توافق الاستثمارات المحلية مع الاحتياجات المحلية، ولضمان إدارتها بكفاءة.

١١٦ - والطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر تُعالج بصورة متزايدة من خلال سياسات تستهدف النساء والأطفال والأعداد المتنامية من فقراء الحضر. وتشكل النساء غالبية فقراء العالم، وكثيرا ما يُحرمن من فرص الوصول إلى ما يحتجنه من الموارد الطبيعية، والائتمانات، والتكنولوجيا، والتدريب، لكي يصبحن مستقلات ماليا. وفي البرازيل، استهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمهات وقدم لهن حوافز نقدية صغيرة كمكافأة لهن على إلحاق أطفالهن بالمدارس وإبقائهم في صفوف الدراسة. وتقدم هذه المبادرة الآن بليون دولار سنويا إلى خمسة ملايين من أفقر الأسر في البرازيل، وتدعم قرابة عشرة ملايين طفل في صفوف الدراسة. ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل القضاء على الفقر بين النساء من خلال مساعدة ما يبذلنه من جهود لتكون لهن سيطرة على المال والأصول، ولتوفر لهن الفرص للمشاركة في اقتصاد السوق. وتشمل البرامج: شبكة الموارد التقنية للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في الدول العربية، ومنتدى للنساء اللواتي يزاولن الأعمال الحرة في جنوب آسيا، وشبكة النساء الحرفيات في بيرو وإكوادور، وشبكات النساء منظمات الأعمال الحرة اللواتي يستخدمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للوصول إلى الأسواق الجديدة.

١١٧ - وتركز الأنشطة الرامية إلى مكافحة الفقر التي تقوم بها الأمم المتحدة لصالح الأطفال على الصحة والتعليم الأساسي. وبرنامج التحصين المعزز الذي تقوم به اليونيسيف يتضمن مجموعة من الأنشطة الأساسية والفعالة من حيث التكلفة في مجال الرعاية الصحية للأمومة والطفولة. ويوفر البرنامج التحصين المجاني بكل اللقاحات المتاحة والفعالة من حيث التكلفة، وبالتغذية التكميلية بكبسولات فيتامين ألف عند الضرورة. وعلى المستوى العالمي، يمكن أن يكون توزيع كبسولات فيتامين ألف، مع التحصينات الأخرى، قد أنقذ حياة ما يصل إلى مليون طفل. وفيما يتعلق بالتعليم، تعطي اليونيسيف الأولوية لحقوق البنات وأيتام الإيدز. وتمشيا مع إطار عمل داكار، تدعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مع غيرها من الشركاء المختلفين، اعتماد خطط توفير التعليم للجميع الرامية إلى تعزيز التعليم النظامي وغير النظامي للأطفال الفقراء. ويساعد برنامج الأغذية العالمي الأطفال الفقراء، ولا سيما البنات، على الالتحاق بصفوف الدراسة الابتدائية من خلال برامج التغذية

المدرسية، ومن خلال توفير حصص غذائية يأخذها التلاميذ معهم إلى بيوتهم. وفي عام ٢٠٠١، استفاد من هذه المساعدات ١٥ مليون طفل في ٥٧ بلدا.

١١٨ - وعلى الصعيد الدولي، يتزايد الاهتمام بمشكلة النقص المزمن في الأغذية، وبالدور الذي تؤديه التنمية الزراعية والريفية في الحد من الفقر. وقد برزت القضايا المتصلة بتجارة المنتجات الزراعية في المفاوضات التي دارت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأولى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عُقد في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، دراسة جادة لضرورة زيادة الاستثمار في المناطق الريفية من أجل الزراعة. وانتقل الزخم الذي تولد في مونتيري إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وقد أكدت الحكومات من جديد الالتزام بالأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية السابق المعقود قبل خمس سنوات، وأقرت بضرورة زيادة الاستثمار من أجل الحد من الجوع. وتشكل المساعدات الغذائية المباشرة عنصرا مكملا أساسيا لجهود التنمية الزراعية الأطول أجلا المبذولة في سبيل التصدي للجوع.

١١٩ - والآن، يعيش في المدن ما يناهز ثلاثة بلايين شخص، أي نصف سكان العالم؛ ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويركز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل) على التخفيف من أبرز مظاهر الفقر الحضري، ألا وهي عدم كفاية الإسكان وتزايد أعداد المحرومين من المأوى، وضعف الهياكل الأساسية وتدني الخدمات الأساسية؛ كما يركز على الروابط بين الفقر الحضري من ناحية والبيئة وإدارة الكوارث والأمن والإدارة الحضرية من ناحية أخرى. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حولت الجمعية العامة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهو برنامج قائم بذاته، بما يبين الالتزام بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الضرورة الملحة لتحسين حياة أكثر من ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠. وشملت أنشطة البرنامج إنتاج وتوزيع مجموعة أدوات متكاملة لدعم عملية اتخاذ القرارات الحضرية بصورة تقوم على المشاركة، وإنتاج منشور ''من المشاركة إلى الشراكة''، وهو تقييم للدروس المستخلصة من مشاريع الإدارة الحضرية في ٢٠٠ مدينة. واضطلع برنامج المدن الأكثر أمنا بثمانية من مشاريع المدن في سبعة بلدان أفريقية، كما بدأ برامج في جزر المحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية. وخلال عام ٢٠٠١، ركز هذا البرنامج على تقييم حالة انعدام الأمن في الحضر، وتشجيع السياسات الرامية إلى منع جرائم الأحداث والعنف الجنساني، ودعم تطوير أشكال جديدة لعمل الشرطة في المدن.

التعاون من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

١٢٠ - بناء على طلب من الجمعية العامة، قدمتُ إليها، في دورتها السابعة والخمسين، أول تقرير سنوي عن التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والدول الأعضاء نحو تنفيذ إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضمن ذلك التقرير، الذي يقدم صورة عامة للالتزامات الواردة في كل فصول الإعلان، مرفقا إحصائيا يرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدءا من خط أساس موحد.

١٢١ - وقد اتخذ، خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، عدد من التدابير التي ستساعد في تطوير نظام تجاري مفتوح يقوم على القواعد ويمكن التنبؤ به ويتسم بعدم التمييز مع تحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، وهو أمر أساسي بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية. وقد نجح المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في زيادة عدد أعضاء المنظمة إلى ١٤٤، واتفق على جدول

أعمال للمفاوضات التجارية المقبلة التي ستجريها المنظمة. وبالإضافة إلى الاستمرار في المفاوضات بشأن الزراعة، والخدمات، والمنتجات غير الزراعية، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، شملت خطة عمل الدوحة أيضا طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالمفاوضات المقبلة (المعروفة باسم ''مسائل سنغافورة''، والتي تشمل سياسات الاستثمار والمنافسة). وتبرز اتفاقات الدوحة أيضا المسائل المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للاقتصادات النامية وتعزيز فرص وصولها إلى الأسواق في ظل الاتفاقات الحالية. وتشدد الاتفاقات بدرجة كبيرة على بناء القدرات والمساعدة التقنية، وهو ما تساعد منظومة الأمم المتحدة في تنفيذه. وسيُعقد المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية في المكسيك عام ٢٠٠٣. ويواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مساعدة البلدان النامية على المشاركة في النظام التجاري الدولي. وتهدف البرامج إلى توسيع الفرص التجارية المتاحة أمام البلدان النامية ببناء قدراتها في هذا المجال من خلال توفير الخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات العامة، وإتاحة فرص الوصول إلى المعلومات والتدريب. وينصب التأكيد على توسيع وتحسين فرص الوصول إلى أسواق الصادرات، بما في ذلك قطاع السلع الأساسية، وعلى تحسين كفاءة صفقات التصدير والاستيراد وتخفيض تكاليفها.

١٢٢ -وقد تجمع أكثر من ٥٠ من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من ٢٠٠ من وزراء الخارجية والتجارة والتنمية والمالية في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ لحضور المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وكان المؤتمر أول اجتماع يُعقد على مستوى القمة تحت رعاية الأمم المتحدة لمعالجة المسائل المالية الرئيسية الوثيقة الصلة بالتنمية العالمية، وقد عُقد بالتعاون النشط مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

١٢٣ -وفي المؤتمر، اعتمد رؤساء الدول والحكومات ''توافق آراء مونتيري''، الذي يرسم صورة عامة للإجراءات التي يتعين تنفيذها في المجالات التي تقع في قلب الأهداف الإنمائية للألفية: تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال التدفقات الخاصة؛ وتوسيع نطاق التجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية؛ والتمكين من تحمل أعباء الديون الخارجية؛ ومعالجة المسائل المتصلة بجوهر النظام.

١٢٤ -واستفادة من نتائج المؤتمر، ستواصل الأمم المتحدة التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركاء الآخرين لتنفيذ توافق آراء مونتيري. وسيتم تشجيع توثيق التعاون بشأن تمويل التنمية فيما بين وزارات المالية والتجارة والتنمية والتخطيط والخارجية ومؤسسات المجتمع المدني. فهذه الشراكات العالمية تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التنمية المستدامة

١٢٥ -يوافق عام ٢٠٠٢ ذكرى مرور عشر سنوات على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أو ''قمة الأرض''، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وقد لقي القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتنظيم استعراض بعد عشر سنوات على مستوى القمة، وبعقد القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لقي تأييدا قويا من الدول الأعضاء ومن المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم.

١٢٦ -وتم الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة استقصائية دولية في مناسبة مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر ريو عام ٢٠٠٢. وعلى الصعيد الوطني، قدمت الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإنمائي مساعدات إلى البلدان لدعم الأعمال التحضيرية الوطنية. كما تم توفير التعاون التقني للبلدان النامية في مجالات من بينها مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والطاقة الشمسية، وتوليد الطاقة الهيدرولوجية على نطاق صغير، وخطط الطاقة المستدامة، وإمدادات المياه، ونوعية المياه. ونظمت شعبة النهوض بالمرأة والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث اجتماعا لفريق خبراء في أنقرة بتركيا في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وهو الاجتماع الذي انتهى بسلسلة من التوصيات التي تعكس منظورات جنسانية في أنشطة البحوث والسياسات والمعلومات وبناء القدرات في مجالات الإدارة البيئية والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية.

١٢٧ -وعلى الصعيد الإقليمي، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، عمليات تداولية أسفرت عن تبني إعلان وزاري أفريقي بشأن أولويات المنطقة فيما يتعلق التنمية المستدامة. والتحدي الرئيسي القائم يتمثل في تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذ البرنامج الإقليمي.

أفريقيا

١٢٨ -أنشأ القادة الأفارقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي التزموا فيها بتحسين أساليب الحكم وإدارة اقتصاداتهم بصورة أفضل. وتم على وجه التحديد وضع معايير واضحة للمساءلة والشفافية والحكم القائم على المشاركة؛ ويجري وضع معايير وأهداف مناسبة للسياسات المالية والنقدية؛ كما يجري وضع أطر قانونية تتسم بالشفافية للأسواق المالية. وأنشئت الآلية الأفريقية لاستعراض الأنداد من أجل رصد التقدم المحرز في الامتثال لهذه المعايير، وستكون الآلية أداة هامة في تحقيق تلك الأهداف. وهذه الخطوات تستحق تأييدا قويا من المجتمع الدولي. وستواصل الأمم المتحدة من جانبها دعم أولويات التنمية الأفريقية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومن خلال الاتحاد الأفريقي.

١٢٩ -وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصورة وثيقة مع الحكومات الأفريقية من أجل وضع مدونات ومعايير لمبادرة الإدارة الرشيدة للاقتصاد والشركات ضمن آلية استعراض الأنداد التابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ولرصد حالة التكامل في القارة والإبلاغ عنها، بدأ إصدار منشور رئيسي جديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا أثناء انعقاد منتدى التنمية الأفريقي الثالث في آذار/مارس ٢٠٠٢. وسيوفر منشور التقرير السنوي عن التكامل في أفريقيا معلومات كمية ونوعية عن التكامل الإقليمي، كي يستفيد منها واضعو السياسات والدوائر الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة إلى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من خلال برنامج مشترك لكفالة تحقيق الاستقرار الزراعي والتنمية الاقتصادية. ولا بد من مواصلة هذه البرامج التي تدعم أفريقيا ضمن إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

١٣٠ -واكتمل في أيار/مايو ٢٠٠٢ استعراض مستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وخلص التقييم المستقل للخطة، الذي قام به فريق من الشخصيات البارزة، إلى أن الخطة قد عجزت عن الوصول إلى أهدافها، كما سلط الضوء على الدروس التي يمكن أن تكون مفيدة للمبادرات الأخرى للتنمية الأفريقية. واستعرض التقييم بصورة نقدية ما حدث في الماضي من

اعتماد على تحرير التجارة، والتحول إلى القطاع الخاص، والإصلاحات القائمة على السوق، وأوصى بأن يتم وضع استراتيجيات التنمية على الصعيد الوطني، ومراعاة التوازن بين استقلال الاقتصاد الكلي والتحول الهيكلي طويل الأجل. وستناقش الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين الاستعراض النهائي لتنفيذ الخطة، بما في ذلك الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

١٣١ - وأبدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا استعداده لأن يقوم بدور هام في بناء السلام في أفريقيا. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، اتخذ المجلس قرارا بأن ينظر، بناء على طلب أي بلد أفريقي يخرج من حالة صراع، في إنشاء فريق استشاري مخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من حالات الصراع، وهو فريق سيكون محدودا وإن كان يتسم بالمرونة والصفة التمثيلية. ويسعدني أن أشير إلى أن المشاورات قد بدأت بالفعل لإنشاء أول فريق استشاري مخصص.

تلبية حاجات أقل البلدان نموا

١٣٢ - في القرار ٥٦/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أنشأت الجمعية العامة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا و البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويضطلع المكتب بمسؤولية التنسيق والمتابعة والرصد على نطاق المنظومة لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا، وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإطار العمل العالمي للتعاون في النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين.

١٣٣ - والتحدي الذي يواجه الآن البلدان الـ ٤٩ الأقل نموا والبلدان المانحة يتمثل في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل في أقرب وقت ممكن. وستقوم منظومة الأمم المتحدة بجهود التعبئة والتنسيق لتيسير تنفيذ البرنامج على الصُعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والعالمي.

١٣٤ - والمعوقات الجغرافية وجوانب الضعف الاقتصادية والبيئية للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها ستة وعشرون بلدا هي أيضا من بين أقل البلدان نموا، لا تزال تعرقل تنميتها الشاملة. وقد طلبت إلىّ الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن أدعو في عام ٢٠٠٣ إلى عقد اجتماع وزاري دولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في النقل العابر. وقد بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ العملية التحضيرية لهذا الاجتماع الوزاري، بتنسيق من مكتب الممثل السامي، وبالتعاون مع البنك الدولي والأونكتاد واللجان الإقليمية.

١٣٥ - ويتضمن تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نموا عام ٢٠٠٢ تقييما للتقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال أقل البلدان نموا هي المستفيد الرئيسي من مختلف برامج بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد في مجالات إصلاح نظم الجمارك، والنقل العابر، والأعمال التجارية، وتيسير التجارة، والتجارة الدولية. ولمساعدة البلدان التي لم تستفد استفادة كاملة من خطة عمل منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية، بتنظيم دورات وحلقات دراسية تناولت سياسات التجارة في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وناقشت الحلقات الدراسية أيضا فرص التجارة والاستثمار في منطقة نهر الميكونغ الكبرى دون الإقليمية. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا من خلال برامج تحسين الإدارة الصناعية، وتدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحديث القدرات التكنولوجية، وتعزيز المهارات وفرص الوصول إلى

التكنولوجيا الحديثة، وبناء القدرات التجارية والتصديرية، وتبني تدابير لكفالة كفاءة استخدام الطاقة والإنتاج الأنظف.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٣٦ - يُعد برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمثابة مركز لإسداء المشورة بشأن السياسات وتوفير المعلومات الاستراتيجية القائمة على الأدلة العلمية، وحقوق الإنسان، ورصد الاستجابة للوباء على الصعيد العالمي. وعلى الصعيد القطري، يقدم البرنامج الدعم إلى ١٣٠ من الأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويشجع وكالات الأمم المتحدة على التصدي للمسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، بما يشمل في معظم الحالات إشراك شركاء وطنيين وضمان توفر دعم الأمم المتحدة للبرامج الوطنية. ومن بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية الخمسين التي أكملت إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحلول نهاية عام ٢٠٠١، أدرج ٧٠ في المائة منها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كعنصر رئيسي أو كموضوع مشترك بين القطاعات. وخلال العام المنصرم، زادت كل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما الجهات التي ترعى البرنامج المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بدرجة كبيرة من الموارد التي تخصصها لدعم الاستجابة للوباء، وبخاصة في أفريقيا. وأصبح رصيد البرنامج المتعدد البلدان الذي يضطلع به البنك الدولي من أجل أفريقيا يبلغ الآن بليون دولار. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أيدت منظمة الصحة العالمية إدراج ١٢ من العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية والمستخدمة في معالجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ضمن قائمتها للأدوية الأساسية، مما ييسر تسجيلها في البلدان وحصول كبار الموزعين عليها. كما أصدرت منظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية للتوسع في استخدام العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية في المناطق الأكثر فقرا. وفي المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في قطر، أعلن أعضاء المنظمة بالإجماع أن جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ''يمكن ويجب أن تُفسر وتُنفذ بطريقة تدعم حق أعضاء المنظمة في حماية الصحة العامة، وبصفة خاصة في تعزيز فرص وصول الدواء إلى الجميع''. وتوفر مدونة الممارسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنشور ''عالم العمل''، اللذين اعتمدتهما منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠١، توجيها عمليا للحكومات وأرباب الأعمال والعاملين من أجل وضع برامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل.

١٣٧ - وتعمل منظمات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة على زيادة ما تبذله من جهود للتصدي للوباء. ففي عام ٢٠٠١، قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) بمواءمة سياساتها بشأن أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأمن الغذائي والفقر في الريف، بهدف وضع إطار عمل مشترك للقطاع الزراعي. كما أن برامج ومشاريع الحد من أثر الفقر وتنشيط الاستثمارات الزراعية التي تمولها الإيفاد تدمج داخلها بصورة متزايدة الأنشطة الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتخفيف من آثار الوباء على الأسر المعيشية الريفية، ولا سيما الأيتام، من خلال برامج عملية لإقامة شبكات الأمان الاجتماعية.

١٣٨ - وينعكس الالتزام العالمي المتنامي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المستويات المتزايدة للتمويل في الميزانيات الوطنية، ومن خلال المساعدات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أنشئ الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بعد شهر

واحد من دعوتي لإنشائه في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في أبوجا. وأمكن إنشاء هذا الصندوق بفضل الجهود المنسقة التي بذلتها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، ومن بينهم المانحون الثنائيون، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومنذ أوائل عام ٢٠٠١، أعلنت تبرعات للصندوق العالمي وصلت إلى حوالي ٢,١ بليون دولار. وسيوفر الصندوق العالمي أموالا إضافية لا يستهان بها للجهود الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي خطوة هامة نحو معالجة فجوة التمويل على الصعيد العالمي. وفي اجتماع مجلس إدارة الصندوق في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اعتمد الصندوق ما مجموعه ٦١٦ مليون دولار كمنح لمكافحة الأمراض الثلاثة لمدة سنتين في أكثر من ٣٠ بلدا.

١٣٩ - ورغم ما تحقق من حالات النجاح في وقف انتشار الوباء أو عكس مساره في عدد متزايد من البلدان، من بينها أوغندا وتايلند وزامبيا وكمبوديا، فإن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال ينتشر على الصعيد العالمي. فأجزاء من آسيا، لم تشهد من قبل معدلات مرتفعة لفيروس نقص المناعة البشرية، أصبحت تواجه الآن وباء آخذا في الانتشار؛ كما أصبحت أجزاء من شرق أوروبا ووسط آسيا تتعرض الآن لبعض من أسرع معدلات الانتشار في العالم. وفي البلدان المرتفعة الدخل، حيث سُجلت حالات هامة من النجاح في الحد من معدلات الوفيات بسبب الإيدز، عادت معدلات ممارسة الاتصال الجنسي غير المأمونة والإصابة بالفيروس إلى الارتفاع، مما يكشف عن اتجاه إلى التراخي في جهود الوقاية في الآونة الأخيرة.

التنمية الاجتماعية

١٤٠ - تواصل الأمم المتحدة التصدي لطائفة عريضة من الشواغل الاجتماعية، من بينها شواغل المسنين والمعوقين وإدمان المخدرات والجريمة عبر الوطنية والإدارة الحضرية. والتعاون التقني في مجال التنمية الاجتماعية يشمل إجراء دراسات حول الأبعاد الاجتماعية للتكيف الاقتصادي الكلي، وتقديم الدعم في إعداد التقارير الوطنية عن التنمية البشرية، وتعزيز الوزارات والوحدات الحكومية المعنية بالنهوض بدور المرأة في التنمية، ودراسات الفقر في مناطق بعينها، وتقييمات الأثر الاجتماعي لمختلف السياسات.

المسنون والمعوقون

١٤١ - ألقت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة المعقودة في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الضوء على ضرورة ربط الشيخوخة بحقوق الإنسان وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما عينت الجمعية مجموعة من الأهداف والإجراءات المحددة للحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى سبيل المتابعة الإقليمية للجمعية العالمية، بدأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مفاوضات بشأن استراتيجية التنفيذ الإقليمية للجنة. وستعتمد هذه استراتيجية في المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي سيُعقد في ألمانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وعلى مدار العام المنصرم، قدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم لعدد من الأنشطة الإقليمية الرامية إلى تعزيز حقوق المعوقين.

مكافحة إساءة استعمال المخدرات والجريمة عبر الوطنية

١٤٢ - في عام ٢٠٠١، اتبع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات نهجا متوازنا يشمل تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للحد من الطلب على المخدرات، والقضاء على زراعة خشخاش الأفيون ونباتات الكوكا أو الحد منها بدرجة كبيرة. وتم إحراز تقدم كبير في تشجيع التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة وبدء نفاذها، وهي

الاتفاقية التي تعالج مسائل في مجالات من قبيل الاتجار في البشر، وتهريب المهاجرين بصورة غير شرعية، والاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية. وقد اعتمد البروتوكول الثالث للاتفاقية في أيار/مايو ٢٠٠١. وشملت أنشطة مكافحة غسل الأموال تقديم الدعم من البرنامج للجهود القانونية والمالية وجهود إنفاذ القوانين والتدريب.

١٤٣ - واتخذت خطوات لتحسين التنسيق المشترك بين الوكالات في فيينا في شباط/فبراير ٢٠٠٢ بعقد أول اجتماع مشترك بين الوكالات لمكافحة الفساد، حيث تبادل ممثلو وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الآراء بشأن أنشطة مكافحة الفساد، وناقشوا سبل ووسائل تعزيز تنسيق سياسات مكافحة الفساد. كما شرعت الدول الأعضاء في وضع صك رئيسي، هو اتفاقية مكافحة الفساد، وتحدد آخر عام ٢٠٠٣ موعدا لإكماله.

* * *

تعزيز التنمية من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

١٤٤ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، دشنت فرقة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهي آلية مبتكرة تجمع أصحاب المصلحة المعنيين في جهد مشترك للاستفادة من الإمكانيات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات. ومن خلال التعاون الوثيق مع المبادرات الأخرى، مثل فرقة العمل المعنية بالفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية DOT Force التي أنشأتها ''مجموعة الثمانية''، أصبحت فرقة عملنا الآن على استعداد لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، وبخاصة أقل البلدان نموا، في مجالات حيوية من قبيل إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في استراتيجيات التنمية الوطنية.

١٤٥ - واتخذت الجمعية العامة خطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه في الاجتماع الذي عقدته في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وهذا الاجتماع، الذي عُقد بمبادرة من رئيس الجمعية العامة، أكد من جديد نهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي والأمم المتحدة في تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

جمع وتحليل البيانات لدعم التنمية

١٤٦ - إن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب قاعدة صلبة من البيانات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع جميع الوكالات والصناديق والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، ومع اللجان الإقليمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بإعداد أول تقرير مرحلي عالمي عن الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن الوصول إلى سلسلة بيانات المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل على موقع مؤشرات الألفية الجديدة الذي أقامته الإدارة في شبكة الإنترنت: http://milleniumindicators.un.org. وعلى مدار السنوات القليلة القادمة، ستواصل الأمم المتحدة العمل مع الوكالات الشريكة لتحسين قواعد البيانات المشتركة. وعلاوة على ذلك، تم إحراز تقدم كبير في تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في ميادين هامة، مثل الإدارة والتنظيم الإحصائيين، والتصنيفات الإحصائية، وآليات التعداد والمسح، والحسابات القومية، وإحصاءات التجارة والبيئة والطاقة. وهذا سيمكن الدول الأعضاء من أن تنتج في الوقت المناسب سلاسل بياناتها الخاصة التي يمكن الاطمئنان إليها، مما سيسهل مواصلة رصد التقدم المحرز.

الفصل الرابع

النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان

تطوير حقوق الإنسان

١٤٧- ظلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتولى دورا قياديا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وتشمل البرامج التي تضطلع بها لتكملة الجهود الوطنية تقديم المشورة بشأن إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الدساتير والتشريعات، والمساعدة في إعداد خطط العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، ودعم تطوير المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما عملت المفوضية داخل الأمم المتحدة على إدماج حقوق الإنسان في جميع أنشطتها، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون، والتنمية المستدامة، وحل الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام.

١٤٨- وعقدت لجنة حقوق الإنسان دورتها الثامنة والخمسين في جنيف في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢. وجاء اجتماع اللجنة في ظل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ونتائجها المباشرة أو غير المباشرة على بلدان كثيرة، والحالة المتدهورة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وفي حين أنه يجب على الدول أن تتخذ تدابير لحماية مواطنيها من الإرهاب، فإن عليها أن تدرك أيضا أن الأمن لا يمكن تحقيقه على حساب حقوق الإنسان. وعلى النقيض من ذلك، فإن توفير حماية أقوى واحترام أكبر لحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هو من صميم إجراءات تعزيز الأمن.

١٤٩- وقد حظيت الدورة الثامنة والخمسون للجنة بمشاركة واسعة، إذ لم تحضرها الـ ٥٣ دولة الأعضاء فيها فحسب، بل حضرها بصفة مراقب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الباقية تقريبا. وأعد المقررون الخاصون والخبراء المستقلون تقارير عن عدة بلدان ومواضيع تتصل بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وشملت التقارير ٢٨ تقريرا مستقلا تثير شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان في بلدان محددة، ووفرت معلومات يمكن استخدامها في وضع نُهُج متكاملة لصون السلم والأمن، وسيادة القانون، والتنمية المستدامة. واتخذت اللجنة ٩٢ قرارا و ١٨ مقررا رغم فقدانها ثلث وقت اجتماعاتها بسبب التخفيضات في الميزانية.

١٥٠- والمهمة الأساسية للجنة حقوق الإنسان هي نشر ثقافة حقوق الإنسان استنادا إلى القيم العالمية والعمل لحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولكي تظل اللجنة تؤدي دورها الحيوي في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا بد لها من أن توفر الزعامة في هذا المجال، وأن تكون لديها الرغبة في تقييم وتعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان. ومن دواعي الأسف أن الدورة الثامنة والخمسين تميزت بزيادة ملحوظة في عمليات تصويت المجموعات ككتل. وقد أحرز تقدم في مسائل مثل العنصرية، والحق في الصحة، والحق في التنمية، وبشأن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وبشأن وضع بروتوكول لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٥١- ورغم الصعوبات التي واجهها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الذي عقد في عام ٢٠٠١، فقد اعتمد جدول أعمال شاملا لمكافحة التمييز. وقد أصبح لتنفيذ جدول الأعمال هذا الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى. وفي نيويورك، افتتح في أيار/مايو ٢٠٠٢ المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويوفر هذا المنتدى فرصة لتناول الصعوبات التي يواجهها السكان الأصليون، وينطوي على إمكانات

توليد خبرة فنية رفيعة المستوى بشأن قضايا السكان الأصليين. وسيُقيم المنتدى شراكات حيوية بين مجتمعات السكان الأصليين ومنظومة الأمم المتحدة.

١٥٢- ومن خلال نظام تقديم التقارير والبلاغات الذي جرى إنشاؤه بموجب معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان تتعزز حماية حقوق الإنسان. وتساعد مفوضية حقوق الإنسان في العمل الذي يضطلع به نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، والذي يوفر تقييمات منهجية ومنتظمة لتنفيذ الدول للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد بحثت الهيئات الست المنشأة بمعاهدات أكثر من ١٠٠ تقرير من تقارير الدول في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠٠١ وحزيران/يونيه ٢٠٠٢. واستطاعت اللجان في أكثر من ٤٠ في المائة من التقارير أن تُلِم بتغييرات في التشريعات أو في السياسة العامة أجرتها الدولة مقدمة التقرير لتعزز حماية حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن هناك حاجة لبذل قدر كبير من الجهود لضمان المتابعة الفعالة لملاحظات الهيئات المنشأة بمعاهدات واستنتاجاتها وتوصياتها على الصعيد المحلي.

١٥٣- ويوفر نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات أيضا فرصا للأفراد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لكي يقدموا شكاوى لتنظر فيها تلك الهيئات. وفيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وحزيران/يونيه ٢٠٠٢، عالجت المفوضية أكثر من ١٠٣ ٠٠٠ من هذه الشكاوى. وفضلا عن ذلك، سجلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري، منذ إنشائها، ١ ٣٢٤ بلاغا واعتمدت ٨٠٩ مقررات نهائية، بخلاف المقررات التي اتخذتها بوقف النظر في القضايا. وتشكل القرارات التي تنتهي إليها الهيئات المنشأة بمعاهدات مصدرا هاما تهتدي به الدول في وضع سياساتها العامة، وكثيرا ما تؤدي إلى إدخال إصلاحات تشريعية وعلى صعيد السياسة العامة تتجاوز نطاق القضية الفردية. ومن حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أصدر المقررون الخاصون والخبراء المستقلون أكثر من ٩٤٥ نداء عاجلا إلى ٥٦ دولة بشأن ادعاءات متعلقة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان مثل التعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة وخارج إطار القضاء، والاحتجاز التعسفي، والانتهاكات للحق في حرية التعبير. واتخذت المفوضية خطوات هامة لضمان معالجة هذه الادعاءات بفعالية وكفاءة.

١٥٤- وبناء على طلب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعكف المفوضية حاليا على وضع مبادئ توجيهية بشأن اتباع نهج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر. وستترجم هذه المبادئ التوجيهية القواعد والمعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى مبادئ توجيهية تنفيذية للممارسين المشتركين في تصميم استراتيجيات الحد من الفقر وتنفيذها ورصدها.

١٥٥- وعلى الصعيد الإقليمي، عملت المفوضية في إطار شراكات بينها وبين الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لتحديد استراتيجيات لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. ولبلوغ هذه الغاية، عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بدوبروفنيك، كرواتيا، اجتماع لبلدان أوروبا ووسط آسيا، بالتعاون مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما أجريت مشاورات مفيدة في جنيف بشأن استراتيجيات خاصة بالبلدان الأفريقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وببلدان أمريكا الوسطى والجنوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وعقد اجتماع مناقشة أفريقي آخر في أروشا، بتترانيا، في أيار/مايو ٢٠٠٢، حضرته دول ومنظمات غير حكومية وخبراء في حقوق الإنسان. وقد أوجدت هذه الاجتماعات أطرا هامة للعمل في المناطق المختلفة بشأن المسائل المتصلة بسيادة القانون وإقامة العدل والتمييز العنصري والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٥٦- وللمساعدة في تنفيذ استراتيجيات حقوق الإنسان أوفدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ممثلين لحقوق الإنسان إلى مقار اللجان الإقليمية في بانكوك وبيروت وسنتياغو وأديس أبابا، وكذلك إلى بريتوريا، حيث عملوا جنبا إلى جنب مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما أنشئ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، في ياوندي، بالكاميرون، لخدمة تسعة بلدان في تلك المنطقة دون الإقليمية.

المحكمة الجنائية الدولية

١٥٧- بدأ نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أي بعد أربع سنوات تقريبا من اعتماده. وقد جرى التصديق عليه بوتيرة مدهشة، الأمر الذي يُظهر العزم الدولي الأكيد على تحميل الأفراد الذين يرتكبون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية مسؤولية أعمالهم. ولم يحدث إلا نادرا أن اتحدت الدول والمجتمع المدني بهذه القوة في الدعوة من أجل قضية مشتركة. ولقد أسهم نظام روما الأساسي فعلا في النهوض بالقانون الجنائي على الصعيدين الوطني والدولي، بما يتماشى مع حقوق الإنسان ومعايير المحاكمة وفق الأصول القانونية. وقد أوجد بدء نفاذ النظام الأساسي طلبا عالميا على المساءلة، وبخاصة لمن يشغلون مواقع القيادة السياسية أو العسكرية.

١٥٨- وسيعقد الاجتماع الأول لجمعية الدول الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٣ سيكون قد جرى انتخاب أو تعيين كبار مسؤولي المحكمة وموظفيها، بمن فيهم القضاة والمدعي العام والمسجل، وسيكونون قد تولوا مهام مناصبهم في مقر المحكمة في لاهاي. وبذلك يصبح الحلم الذي راود الأمم المتحدة وظل هدفا من أهدافها لأكثر من ٥٠ سنة وهو وجود محكمة جنائية دولية دائمة، أخيرا، واقعا ملموسا.

١٥٩- وقد أحرز قدر كبير من التقدم بشأن الجوانب التشغيلية للمحكمة، إذ عقدت اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية دوراتها الثامنة والتاسعة والعاشرة في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ونيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٢ على التوالي.

١٦٠- واعتمدت اللجنة التحضيرية في دورتها الثامنة مشاريع نصوص اتفاق العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة والنظام المالي، واتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها، والنظام الداخلي لجمعية الدول الأطراف، فضلا عن مشاريع قرارات بشأن إنشاء لجنة الميزانية والمالية وبشأن معايير المساهمة الطوعية في المحكمة. كما واصلت اللجنة نظرها في جريمة العدوان وشرعت في مناقشة ميزانية للمحكمة.

١٦١- وفي الدورة التاسعة، أحرزت اللجنة التحضيرية تقدما بشأن العديد من القضايا التي أثيرت في الدورة السابقة، واعتمدت تقريرا لاحقا يتضمن مشاريع نصوص للقواعد المالية والمبادئ الأساسية التي تحكم الاتفاق بشأن المقر بين المحكمة والبلد المضيف. وجرت صياغة قرارات بشأن الترتيبات المؤقتة لأمانة جمعية الدول الأطراف وبشأن قيد المساهمات لحساب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم إنشاء المحكمة. وشرعت اللجنة في النظر في إجراءات انتخاب القضاة والمدعي العام والمسجل. وأكملت اللجنة التحضيرية في دورتها العاشرة والأخيرة كل الترتيبات التشغيلية للمحكمة.

١٦٢- ورغم المناقشة التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن بشأن الولاية القضائية للمحكمة، ما زلتُ متفائلا بكون أنه، حتى الحكومات التي خامرتها شكوك إزاء المحكمة لم توصد أبوابها تماما أمام قبول نظام روما الأساسي. وينبغي للذين يخشون من تآكل السيادة الوطنية أن يدركوا أنه وفقا لمبدأ التكاملية المكرس في نظام روما الأساسي، ستظل لنظم

العدالة الجنائية الوطنية الفرصة الأولى في ممارسة الولاية القضائية على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. وكلما زاد عدد الدول التي تصبح لها ولاية على تلك الجرائم، ازدادت قوة تأكيد المبدأ القاضي بأن الدول لها الحق الأول والواجب الرئيسي في تحميل الذين يرتكبون هذه الجرائم مسؤولية ارتكابها. والأمر البالغ الأهمية هو أن يفهم مجتمع الدول أن المخاطر التي تثيرها المحكمة ونظامها الأساسي هي مخاطر ضئيلة إذا قورنت بعدم التحرك في مواجهة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

١٦٣- وأنا أعتبر عالمية نظام روما الأساسي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لقدرة المحكمة على تعزيز سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقد بلغ عدد التوقيعات على نظام روما الأساسي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وهو آخر أيام فتح باب التوقيع عليه، ١٣٩ توقيعا. وبلغ عدد الدول التي صدقت عليه حتى الآن وأصبحت بذلك أطرافا فيه ٧٦ دولة. ومن الجوهري أن تبادر جميع الدول – إن لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل – إلى نصرة قضية العدالة الجنائية الدولية بالتوقيع على النظام الأساسي والتصديق عليه وتنفيذه في أقرب وقت ممكن.

المحاكم الدولية

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١٦٤- حققت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في العام الماضي وثبات كبيرة في سبيل الانتهاء من جميع أنشطة المحاكمات الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨، والفصل في جميع دعاوى الاستئناف بحلول عام ٢٠١٠. وشكلت إضافة تسعة قضاة خاصين جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية التي تتبعها المحكمة لإنجاز عملها، إذ مكنها ذلك من إجراء ست محاكمات في وقت واحد. ومن عناصر الاستراتيجية الهامة الأخرى قرار المحكمة التركيز على مقاضاة ومحاكمة كبار الزعماء السياسيين والعسكريين وشبه العسكريين، مع إحالة قضايا المتهمين من الرتب الوسطى إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم، وبخاصة محاكم البوسنة والهرسك. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قدمت المحكمة الدولية تقريرا إلى مجلس الأمن يبين برنامج العمل الموسع المقترح هذا. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، أقر المجلس هذا البرنامج، وستشرع المحكمة على مدى الأشهر المقبلة في تنفيذه.

١٦٥- ونفذت المحكمة في العام الماضي أيضا مجموعة من الإصلاحات لتعزيز كفاءتها والإسراع بإعداد المحاكمات والانتهاء منها. وشملت هذه الإصلاحات تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة مما مكن القضاة من تحسين إدارة المحاكمات ومراقبتها من خلال زيادة صلاحياتهم أثناء المرحلتين الابتدائية والتمهيدية. وحسنت دائرة الاستئناف ممارساتها وإجراءاتها العملية لتتولى بصورة أفضل تصريف عملها الذي يتزايد بسرعة. كما انضم قاضيان إضافيان من المحكمة الدولية لرواندا إلى دائرة الاستئناف. ومن شأن ذلك أن يزيد من قدرتها القضائية وأن يضمن تطابقا أكبر لقرارات المحكمتين المتخذة كسابقات قضائية. واتخذت أيضا خطوات لإنشاء رابطة لمحامي الدفاع الذين يمثلون أمام المحكمة الدولية لضمان تحسين الاتصال بين المحكمة ومحامي الدفاع، ولزيادة إلمامهم بلائحة المحكمة وإجراءاتها وسابقاتها القضائية، ولإحداث تحسين عام في معايير السلوك المهني.

١٦٦- وخلال العام الماضي، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد المتهمين الذين سلموا أنفسهم إلى المحكمة أو تم القبض عليهم ونقلهم إلى لاهاي. وتتحفظ وحدة الاحتجاز بالمحكمة حاليا على ٤٢ متهما، كما يوجد تسعة آخرون رهن الإفراج المؤقت. والقضايا هي الآن في المرحلة التمهيدية

بالنسبة لـ ٢٥ من المتهمين، وتوجد ١١ قضية في المرحلة الابتدائية و ١٢ في مرحلة الاستئناف وواحدة تنتظر النطق بالحكم. وخلال العام الماضي، أنجزت المحكمة ثلاث محاكمات، تشمل ثمانية متهمين، وفصلت في استئنافين مقدمين من خمسة متهمين يستأنفون فيهما الأحكام الصادرة عن دائرتيها الابتدائيتين. ونقلت المحكمة ثلاثة محتجزين إلى إسبانيا واثنين إلى النمسا لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

١٦٧- وبدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ محاكمة سلوبودان ميلوسوفيتش، الرئيس السابق لصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والتي يتولى فيها المتهم الدفاع عن نفسه. ومن المقرر أن تنتهي المدعية العامة من تقديم الجزء الخاص بكوسوفو من مرافعاتها بحلول عطلة صيف عام ٢٠٠٢. وستبدأ بعد العطلة في تقديم الأجزاء الأخرى من مرافعاتها، والتي تتناول التهم الناشئة عن الأحداث التي جرت في البوسنة والهرسك وكرواتيا. ومن المقرر أن تنتهي من تقديم مرافعاتها بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ولا يزال عدم القبض على رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، الصادر بحقهما لائحة اتهام من المحكمة، يقوض احترام سيادة القانون. ويجب بذل جميع الجهود لضمان تقديم مجرمي الحرب هذين اللذين صدرت ضدهما لائحتا اتهام إلى العدالة دون مزيد من الإبطاء.

١٦٨- وقد أمضت المدعية العامة وقتا طويلا وهي تشجع الحكومات على القبض على المطلوبين وتلبية طلبات المساعدة الصادرة عن مكتبها. وفي حين أن التعاون مع كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك كان مرضيا، فإن عدم تعاون ''جمهورية صربسكا'' لا يزال من دواعي القلق الرئيسية لأنه يشكل عقبة خطيرة في سبيل تنفيذ مهمة المدعية العامة. ومع ذلك، تتوقع المدعية العامة الانتهاء من جميع التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وهو التاريخ الذي تتوقع أن تكون قد قدمت بحلوله قرارات اتهام ضد ١٠٠ متهم إضافي.

المحكمة الدولية لرواندا

١٦٩- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، نقلت المحكمة الدولية لرواندا ستة من الأشخاص الذين حاكمتهم وأدانتهم إلى مالي لتنفيذ أحكام السجن الصادرة بحقهم. ومن هؤلاء الأشخاص جان كامباندا، رئيس وزراء رواندا ورئيس حكومتها المؤقتة في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ١٩٩٤. والسيد كامباندا هو أول رئيس حكومة تدينه محكمة دولية في تهمة الإبادة الجماعية. وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن مدى الحياة.

١٧٠- وعلى مدى العام الماضي، بلغ مجموع الذين قامت الدول بإلقاء القبض عليهم وترحيلهم إلى أروشا سبعة متهمين. وفي محاولة لضمان إلقاء القبض على متهمين آخرين ونقلهم، اجتمع مسجل المحكمة مع رئيسي جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠٠٢ لتشجيعهما على اعتقال وتسليم أشخاص مطلوبين يُعتقد أنهم لجأوا إلى هاتين الدولتين. وتعهد رئيسا الدولتين كلاهما بالتعاون في هذا الشأن. كما دعت جمهورية الكونغو الديمقراطية المحكمة إلى فتح مكتب ميداني هناك لتيسير الجهود التي تبذلها المدعية العامة لتعقب المشتبه فيهم والمتهمين.

١٧١- وبدأت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ المحاكمة المشتركة لثيونيسته باغوسورا وغراتيان كابيليغي وألوي نتاباكوزه وأناتولي نيسيمغيومفا المتهمين بأداء أدوار رئيسية في التخطيط للإبادة الجماعية التي جرت في رواندا. وتجري حاليا أمام محكمة رواندا محاكمة ٢٢ فردا في ثمان قضايا.

١٧٢- وقد اتخذت محكمة رواندا عددا من التدابير المؤسسية والقانونية لتحسين كفاءتها، حتى تتمكن من إنجاز جميع المحاكمات الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨. وعدَّل القضاة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة لتمكينها من

نقل بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية للفصل فيها، حتى يُتاح لها التركيز على نظر عدد محدود من القضايا الهامة، التي تشمل كبار الزعماء السياسيين والعسكريين وشبه العسكريين. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١ وشباط/فبراير ٢٠٠٢، وجه رئيس المحكمة رسالة إلى مجلس الأمن يطلب فيها إنشاء قائمة من القضاة الخاصين في المحكمة، تشبه بصفة عامة القائمة الموجودة فعلا في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة – وهو تدبير من شأنه أن يساعد المحكمة على أن تتناول بصورة أسرع عدد القضايا المعروضة عليها حاليا ومستقبلا. واتخذ مجلس الأمن إجراء بشأن هذا الطلب في آب/أغسطس ٢٠٠٢ (القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢)).

المحكمة الخاصة لسيراليون

١٧٣- كان إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون تطورا هاما في تعزيز سيادة القانون. وقد بدأت المحكمة عملها في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. والمحكمة الخاصة هي ''محكمة مختلطة'' نشأت بموجب اتفاق بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة وهي تجمع بين آليات وقوانين دولية ووطنية وموظفين ومحققين وقضاة ومدعين عامين دوليين ووطنيين. وستقوم المحكمة الخاصة بمساءلة الأفراد الذين تقع عليهم المسؤولية الكبرى عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي جرت في سيراليون، وعن جرائم يشملها القانون الوطني ذو الصلة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، كانت الدول قد وفرت موارد كافية من أجل تمويل إنشاء المحكمة وتشغيلها. وقامت بعثة تخطيط أوفدت إلى فريتاون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بمناقشة تدابير محددة لإنشاء المحكمة الخاصة مع حكومة سيراليون، وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وقعت الأمم المتحدة وحكومة سيراليون على اتفاق إنشاء المحكمة الخاصة.

١٧٤- وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، عَينتُ مسجلا بالنيابة ومدعيا عاما للمحكمة الخاصة، وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، قمت أنا وحكومة سيراليون بتعيين القضاة الذين سيعملون في الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢ أيضا، نظرت اللجنة الإدارية للمحكمة الخاصة في النظام المالي للمحكمة الخاصة وفي النظام الأساسي لموظفيها واعتمدتهما بصفة مؤقتة.

١٧٥- وستُكمل المحكمة الخاصة دور لجنة سيراليون لتقصي الحقائق والمصالحة، وسيعملان معا على تعزيز المساءلة والردع والمصالحة الوطنية. كما ستساعد المحكمة الخاصة سيراليون على إعادة بناء مؤسساتها القانونية الوطنية وإعادة إرساء أساس متين لسيادة القانون.

تعزيز سيادة القانون

١٧٦- ظلت الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون في الشؤون الدولية موضع اهتمام رئيسي لدى الأمم المتحدة. وقد أشرت في تقاريري السابقة إلى الحملة التي تقوم بها الأمم المتحدة لتشجيع مشاركة الدول في المعاهدات الدولية. وجرى خلال العام الماضي تنظيم حدثين إضافيين ناجحين يتعلقان بالمعاهدات، جرى فيهما التركيز على المعاهدات المتعددة الأطراف التي تتصل بالنهوض بحقوق المرأة والطفل والمعاهدات المتعلقة بمنع الإرهاب وقمعه. واتخذت ٦١ دولة ما مجموعه ١٣٥ إجراء يتعلق بالمعاهدات (شملت ٦٥ توقيعا و ٧٠ تصديقا وانضماما)، وذلك فيما يتعلق بـ ٢٣ معاهدة تتصل بالنهوض بحقوق المرأة والطفل. وبخصوص الاتفاقيات الأربع بشأن منع الإرهاب، كان عدد الدول التي اتخذت إجراءات بشأن هذه المعاهدات أكبر، بما في ذلك الإجراءات التي نجم عنها بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ونظم حدث آخر يتعلق بالمعاهدات أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لتشجيع المشاركة في ٢٥ اتفاقية تتجلى فيها الجهود التي يبذلها الجنس البشري لتحقيق النهوض الاقتصادي وفي نفس الوقت ضمان الحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة.

١٧٧- ورغم هذا التقدم، أعيق تعزيز سيادة القانون عالميا بسبب نقص الخبرة الفنية على الصعيد الوطني. فقد مُنعت بلدان كثيرة من المشاركة في الإطار الدولي للمعاهدات بسبب عدم امتلاكها للخبرة الفنية المناسبة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات أو لسن قوانين وطنية تضمن الامتثال للالتزامات التي تقررها المعاهدات.

١٧٨- واتخذت الأمم المتحدة عددا من الخطوات لعلاج هذه المشكلة. فقد نشر مكتب الشؤون القانونية دليلا إلكترونيا للمعاهدات وجعله متاحا على الإنترنت وهو يوفر للحكومات توجيهات عملية بشأن العملية التقنية لتسجيل المعاهدات الدولية والمشاركة فيها وتوقيعها. وعقدت حلقتان تدريبيتان للبعثات الدائمة في المقر بشأن هذا الموضوع، إحداهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ والأخرى في أيار/مايو ٢٠٠٢.

١٧٩- ويوفر عدد من المكاتب والإدارات والصناديق والبرامج والوكالات التابعة للمنظمة المساعدة للحكومات في صياغة القوانين اللازمة لتنفيذ الالتزامات الحالية أو المنتظرة الناشئة عن المعاهدات وتدريب الأفراد الذين يشمل عملهم تطبيق هذه القوانين. فعلى سبيل المثال، يقوم فرع القانون التجاري الدولي التابع لمكتب الشؤون القانونية، للدول التي ترغب في تنفيذ قوانين أو اتفاقيات تجارية موحدة معينة بتوفير استشاريين، بناء على طلبها، لمساعدتها في مراجعة مشاريع التشريعات التي أعدتها سلطاتها الوطنية أو لمساعدتها في الإعداد الفعلي لهذه المشاريع. وينظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية للدول التي تقوم بصياغة قوانين وطنية تنظم الإدارة القضائية والإجراءات القانونية واللجوء إلى العدالة. ويستخدم مكتب الشؤون القانونية وجهات أخرى في المنظومة كلها موقع الأمم المتحدة على الإنترنت لتحسين الوعي بهذه البرامج وتعزيز إمكانية الوصول إليها. كما تقوم هذه الهيئات بوضع نظام لتنسيق هذه البرامج مركزيا، لإزالة الفجوات في التغطية وتفادي الازدواجية.

الشؤون القانونية

١٨٠- كان العام الماضي بالنسبة إلى لجنة القانون الدولي، أول سنوات خمسيتها الجديدة، وعاما مثمرا آخر في عمرها. فقد أدرجت مواضيع جديدة في جدول أعمالها، وقطعت شوطا بعيدا في العمل على عدد من المواضيع القائمة، فاعتمدت مبادئ توجيهية إضافية بشأن التحفظات على المعاهدات، تتناول التحفظات التي تقدم في أوقات متأخرة والإعلانات التفسيرية. كما نظرت اللجنة في عدد من المسائل المتبقية القانونية والمتعلقة بالسياسات فيما يتصل بالأفعال الانفرادية للدول والحماية الدبلوماسية والمسؤولية الدولية عن الأضرار العابرة للحدود.

١٨١- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي القانون النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي. والغرض من هذا القانون النموذجي هو تعزيز الاقتصاد والكفاءة في التجارة الدولية عن طريق تشجيع استخدام التوفيق، وتوفير إمكانية تنبؤ أكبر عند استخدام هذه الطريقة في تسوية المنازعات. وواصلت اللجنة أيضا عملها بشأن مواضيع الإعسار والمصالح الضمانية والتعاقد الإلكتروني وقانون النقل ومشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا.

١٨٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، نظم مكتب الشؤون القانونية حدثا متعلقا بالمعاهدات تركز على المعاهدات المتعددة الأطراف لمنع الإرهاب الدولي وقمعه. ومن الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات، اتخذت ٧٩ دولة في المجموع قرابة ١٨٠ إجراء يتصل بالمعاهدات المتعلقة بالإرهاب التي أقوم بالنسبة لها بمهمة الوديع. وواصلت اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة واللجنة المخصصة التي

أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ العمل على وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي ومشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

١٨٣- وواصل مكتب الشؤون القانونية تقديم المشورة القانونية إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن ممارسة سلطتها التشريعية والتنفيذية بموجب الإطار الدستوري، وساعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في معالجة مجموعة كبيرة من القضايا القانونية التي نشأت في سياق انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. وقدم المشورة والدعم إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بشأن علاقتها مع الهيئات المنشأة بموجب اتفاق بون، وقدم يد العون للبعثة في إنشاء اللجان المختلفة المنصوص عليها في الاتفاق. كما قدم المكتب المشورة القانونية والدعم إلى بعثات حفظ السلام الأخرى للمنظمة. وشارك في التفاوض على عدة اتفاقات بشأن مركز القوات ومركز البعثات، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية للاتفاق بين الأمم المتحدة وتيمور الشرقية بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وفضلا عن ذلك، ساعد المكتب المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا في وضع استراتيجيات لإنجاز ولايتيهما بحلول نهاية العقد الحالي.

١٨٤- وواصل مكتب الشؤون القانونية الدفاع عن المنظمة في إجراءات التحكيم المعقدة وفي منازعات أخرى مع أطراف ثالثة، مع قيامه في الوقت نفسه بإسداء المشورة إلى المنظمة بشأن مجموعة كبيرة ومتنوعة من القضايا. ونجح المكتب في ضمان رفض دعاوى كانت معروضة للنظر في المحاكم المدنية الماليزية ضد السيد داتو بارام كوماراسوامي، وذلك وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، لتتأكد بذلك الحصانة من الإجراءات القانونية لمقرر خاص للجنة حقوق الإنسان.

الفصل الخامس

تعزيز الإدارة

الإدارة والتنظيم

١٨٥- لا تزال جهود الإصلاح تُحدث تحويلا في الثقافة الإدارية للمنظمة من خلال تبسيط إجراءات العمل، وتعزيز الإدارة وتحسين نظم التوظيف. وأُحرز تقدم بشكل خاص في كفالة حسن الإدارة المالية السليمة، وتعميم إدارة الأداء، وتوطيد إصلاح إدارة الموارد البشرية وبناء قاعدة للخدمات المشتركة. ويجري توسيع نطاق مبادرة ''الأمم المتحدة الإلكترونية''، الرامية إلى تحويل العمليات اليدوية إلى أشكال إلكترونية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وباتت جميع المعلومات الرئيسية تقريبا متاحة في شكل إلكتروني للموظفين والدول الأعضاء وذلك من خلال ما أحرز من تقدم في مضمار تكنولوجيا المعلومات.

الموارد البشرية وإصلاح إدارة الأداء

١٨٦- تتواصل عملية تنفيذ استراتيجية ''لبنات البناء العشر'' لإدارة الموارد البشرية، وشمل ذلك الأخذ بنظام جديد لانتقاء الموظفين يزيد من تفويض الصلاحيات إلى رؤساء الإدارات والمكاتب. وبات الآن في وسع رؤساء الإدارات والمكاتب اختيار موظفيهم فور اقتناع هيئات الاستعراض المركزية بأن تقييم المرشحين قد تم حسب الأصول ووفق الإجراءات المناسبة. ويدمج النظام الجديد أيضا التوظيف والتنسيب والترفيع والتنقل من خلال استخدام أداة إلكترونية، تدعى ''غالاكسي'' - وهو نظام توظيف عالمي يستند إلى الشبكة العالمية ويحول عملية التوظيف إلى عملية آلية ويبسطها ويعيد هندستها. والعمل مستمر في توسيع نطاق دعم الحياة الوظيفية وتنفيذ البرنامج المنظم لتنقلات الشباب من موظفي الفئة الفنية وزيادة تحسين كل من تخطيط الموارد البشرية ودليل الموارد البشرية. وفيما يتعلق بنظامنا الداخلي لإقامة العدل الخاص بالموظفين، فإن مكتب أمين المظالم، المنشأ بنهاية عام ٢٠٠١، سوف يعزز عملية الوساطة غير الرسمية ويحل مكان الفريق الذي ينظر في التمييز وغيره من المظالم. وثمة مبادرات أخرى لإدارة الأداء تشتمل على تطوير نظام لتقديم التقارير عن موضوع رئيسي من أجل توفير معلومات فورية للمديرين، وتنفيذ نظام تقييم الأداء في جميع أرجاء الأمانة العامة.

١٨٧- والخطوة المقبلة في الميدان الإداري ستكون تنفيذ شبكة إدارة شاملة للمنظمة، استنادا إلى تفويض واسع النطاق للصلاحيات، تدعمها نظم رصد جيدة الأداء، واستعراضات إدارية وآليات استشارية. وسيلزم تخصيص موارد أخرى من أجل توطيد ''الأمم المتحدة الإلكترونية''، ولصون قاعدة تكنولوجيا المعلومات.

الإفادة من التكنولوجيا

١٨٨- تم اعتماد استراتيجية للمعلومات والاتصالات ستعمل على تحسين الوصول إلى المعلومات، والدعم الميداني، والمعايير التقنية، وبناء القدرات، والإدارة الإلكترونية. وبدأ العمل الآن بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي يقوم بمهمة القاعدة الإلكترونية المركزية للمنظمة في جميع مواقع المقار، واللجان الإقليمية وبعثات حفظ السلام الخمس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الوثائق الرسمية يعمل الآن عمل أداة شاملة لاسترجاع الوثائق.

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

١٨٩- سيتم بموجب الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية تجديد مجمع الأمم المتحدة في نيويورك بأكمله على نحو شامل يتسم بالفعالية من حيث التكلفة. وقد طلبت الجمعية العامة إعداد خطة تصميمية أولية شاملة وتحليل للتكاليف، لتقوم باستعراضهما في الدورة السابعة والخمسين. وتقدم

الخطة التصميمية مجموعة من التوصيات التي تغطي عمليات التجديد الأساسية، والتحسينات الجوهرية، والتحسينات والتعزيزات الأمنية، وخطط دعم احتياطي إضافية لكل من النظم والمعدات في المبنى؛ والتجديد ''الأخضر'' المستدام، وكل ذلك لتجهيز مجمع الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين.

١٩٠- ونظرا إلى حجم التمويل المطلوب، فقد تود الجمعية العامة الإذن بإعداد وثائق كاملة بالتصميم والتشييد. وسيكون من الأمور الهامة أيضا أن توضع، بالتشاور مع الدول الأعضاء، ترتيبات محتملة للتمويل، بأسرع ما يمكن لعرضها على الجمعية العامة كي توافق عليها، بحيث يتوفر التمويل المطلوب للبدء بأعمال التجديد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

الإدارة المالية

١٩١- شملت المبادرات الرامية إلى كفالة المساءلة الإدارية اعتماد الميزنة على أساس النتائج؛ وتبسيط القواعد التي تحكم تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم؛ وتقديم استكمالات إلى الدول الأعضاء على أساس منتظم عن الأوضاع المالية للمنظمة. ووفرت هذه المبادرات أداة لتحسين مضمون التقارير المالية وشكلها وأبقت الدول الأعضاء على اطلاع كامل على الاتجاهات والصعوبات التي تواجهها المنظمة في المسائل المالية، ولا سيما حالتها المتعلقة بالسيولة النقدية.

١٩٢- وطرأ تطور مشجع خلال العام الماضي يتمثل في تحسن الحالة المالية للأمم المتحدة. ذلك أن المكونات الثلاثة كلها للقاعدة المالية للمنظمة - النقد المتوفر، ومستوى الأنصبة المقررة المدفوعة، وما تدين به المنظمة للدول الأعضاء، كانت في أفضل حالاتها منذ ست سنوات. بيد أنه لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالتقلبات الدورية للسيولة النقدية، مما يسفر عن وقوع حالات عجز دورية في نقدية الميزانية العادية، وبخاصة بنهاية العام. ولا يسمح الآن بالاقتراض من بعثات حفظ السلام إلا من البعثات العاملة، ولما كان عدد البعثات العاملة في انخفاض، لذا فإن هذه الموارد المتوفرة سوف تستنفد قريبا، مما سيزيل فعليا شبكة الأمان المالي للأمم المتحدة.

المساءلة والرقابة

١٩٣- يعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالشراكة مع المديرين على جميع المستويات من أجل فرض المساءلة وأفضل الممارسات الإدارية في جميع أنحاء المنظمة.

الرصد والتقييم والمشورة

١٩٤- أدخل المكتب طرق عمل جديدة في الوقت الذي يواصل فيه نشر الوعي الأخلاقي في الأمم المتحدة بغية مكافحة الغش وسوء استعمال السلطة. وأدى دمج عدة مهام إشرافية في شعبة الرصد والتقييم والمشورة التي أنشئت حديثا إلى بث النشاط في العمل الجماعي المتعدد التخصصات في هذه المجالات. وسيؤدي التواجد الجديد للمكتب في جنيف إلى تقديم خدمات أكثر استجابة وتنسيقا في مجالي مراجعة الحسابات والتحقيق، وسيساعد البرامج في تعزيز قدرتها على التقييم الذاتي، حسبما يقتضي الأمر.

١٩٥- وركزت ثلاث عمليات تفتيش كبيرة جرت خلال العام الماضي على فعالية الضوابط ونظم المراقبة الداخلية. وأدت عملية تفتيش لإدارة شؤون نزع السلاح إلى وضع تقييم إيجابي عام لما تقوم به من تنظيم وإدارة لبرنامجها. وخلصت عملية تفتيش لممارسات تنظيم البرنامج وإدارته في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى نتيجة مفادها أن اللجنة، بوجه عام، هي منظمة تدار إدارة جيدة وتسودها ثقافة مؤسسية جيدة ويتمتع موظفوها بروح معنوية عالية، ولكن هناك ضرورة لتحسين إدارة الموارد البشرية وإعادة النظر في مسؤوليات المديرين ومدى

خضوعهم للمساءلة. وخلصت عملية تفتيش للممارسات الإدارية والتنظيمية في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي إلى نتيجة مفادها أنه رغم أن دور المكتب وولايته محددان تحديدا واضحا، فإن هناك حاجة إلى توضيح مسؤولياته الفنية وقنوات اتصاله ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومجلسي إدارتهما. وكان مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يواجه أيضا صعوبات كبيرة في جذب موظفين فنيين من ذوي الكفاءات العالية وفي ملء الشواغر في المناصب الإدارية العليا.

١٩٦- وخلص تقييم متعمق لمكتب الشؤون القانونية إلى نتيجة مفادها أنه أدى بوجه عام المهام المنوطة به بفعالية، ولكنه يحتاج إلى قدرة مركزية قوية لكفالة تطبيق موحد ومتسق للقانون في المنظمة. وخلص تقييم لإدارة ولشعبة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات إلى نتيجة مفادها أن الشعبة تقدم خدمات الأمانة الفنية بكفاءة وفعالية. غير أن هناك ضرورة لتعزيز تقديم المشورة والدعم إلى مكتب رئيس الجمعية العامة وإلى مكاتب اللجان الرئيسية. وينوي مكتب الرقابة الداخلية زيادة الدعم الذي يقدمه إلى الإدارات لتعزيز قدرتها على التقييم الذاتي على نحو متمم لتنفيذ عملية الميزنة على أساس النتائج.

إدارة مراجعة الحسابات

١٩٧- لا تزال أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية تركز على المجالات التي تنطوي على مخاطر شديدة كعمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، فضلا عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتشكل البعثات الميدانية مجازفات كبيرة للمنظمة بسبب عوامل مثل العدد الكبير من المعاملات التي تتم نقدا، مما يزيد احتمال ضياع موارد الأمم المتحدة أو سرقتها، وعليه فإنها تستلزم توسيع نطاق تغطية مراجعة الحسابات. ولهذا قام المكتب بتعيين مراجعي حسابات مقيمين في أكبر بعثات حفظ السلام بغية توفير تغطية وثيقة ومستمرة لعملية مراجعة الحسابات. ويقوم المكتب أيضا، بالتعاون مع شركة استشارية كبرى، بتقييم متعمق للمخاطر التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وذلك كجزء من الجهود التي يبذلها لتحسين نظم التخطيط على أساس المخاطر لمراجعة الحسابات.

١٩٨- واقتضى ارتفاع مستوى المجازفة المالية، واتساع نطاق الأنشطة المنفذة والمستوى الذي لم يسبق له مثيل من الأموال المخصصة من شعبة مراجعة الحسابات الداخلية أن تزيد أيضا من نطاق تغطيتها لمراجعة الحسابات في مكتب برنامج العراق، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، والمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. وأسفرت عمليتا مراجعة حسابات مكتب برنامج العراق ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات عن إجراء تحسينات تشغيلية وتحقيق وفورات هامة في التكاليف. وتعكف شعبة مراجعة الحسابات الداخلية على تعيين موظفين مقيمين لمراجعة الحسابات في المحكمتين.

التحقيقات

١٩٩- تقوم شعبة التحقيقات بالإبلاغ عن الانتهاكات التي ترتكب لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وللمبادئ التوجيهية الإدارية ذات الصلة بغية إخضاع الموظفين لقدر أكبر من المساءلة، ولحماية موارد المنظمة. وخلال العام الماضي، تلقت الشعبة أكثر من ٥٠٠ قضية جديدة وأصدرت أكثر من ٤٠ تقريرا إلى مديري البرامج. وأسفرت عدة قضايا عن تبرئة موظفين من التجاوزات عندما لم تؤيد الأدلة المتوفرة الادعاء. وكان للشعبة دور أيضا في عدد من القضايا التي اقتضت الإحالة إلى سلطات إنفاذ القانون الوطنية.

٢٠٠- وشملت التحقيقات الرئيسية الأخرى التي أجريت إيفاد بعثة تقييم إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للتحقيق فيما إذا كان لقوة الشرطة الدولية ضلع في الاتجار بالنساء والفتيات في منطقة البعثة لأغراض البغاء، ومتابعة التحقيق في احتمال وجود ترتيبات لتقاسم الأجور بين محامي الدفاع والموقوفين الفقراء في المحكمتين الدوليتين لرواندا وليوغوسلافيا السابقة. وركز تحقيق ثالث على ادعاءات بوجود استغلال جنسي للفتيات والنساء اللاجئات على يد العاملين في مجال تقديم الإغاثة في مخيمات اللاجئين التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غرب أفريقيا. ولم يكشف التحقيق الأخير حتى الآن عن وجود نمط واسع النطاق من هذا الاستغلال. وتدل المعلومات التي جمعت إلى أن اللاجئات الشابات كن يلجأن إلى البغاء أو إقامة علاقات جنسية مع العاملين في مجال تقديم المساعدة نتيجة فقرهن المدقع.

تعزيز المنظمة

٢٠١- في مطلع هذا العام، وفي مستهل ولايتي الثانية، بدأتُ جولة أخرى من الإصلاحات استنادا إلى الأعمال التي قمت بها خلال ولايتي الأولى. وحدد إعلان الألفية الذي اعتمد قبل عامين والمؤتمرات العالمية الكبرى منذئذ الأطر العريضة لأنشطتنا. ويركز هذا الإصلاح على كفالة توافق برنامج عمل المنظمة مع الأولويات والمبادئ المحددة في الإعلان. وأعتزم أيضا إيضاح أدوار ومسؤوليات مختلف الوحدات والمكاتب بغية القضاء على الازدواجية وتجنب التفكك وتحسين ما لأنشطتنا من تأثير. وسوف أقترح تبسيط القواعد الإجرائية والعمليات - لتخفيض الأعمال الورقية والوقت ولزيادة الكفاءة والشفافية.

٢٠٢- وآمل في أن تساعد هذه الإصلاحات الأمانة العامة في التركيز على أعمالها، وأن تمكننا أيضا من خدمة الجمعية العامة خدمة أفضل باعتبارها الجهاز الرئيسي لصنع السياسات في الأمم المتحدة. ويقع بعض الاقتراحات في مجال اختصاص الدول الأعضاء - وأهم مثال على ذلك هو تبسيط وتعزيز أعمال الآلية الحكومية الدولية. وثمة إصلاحات أخرى تعتمد اعتمادا كبيرا على قدرتنا على وقف انخفاض الاستثمار في إعادة تدريب الموظفين وفي تكنولوجيا المعلومات. وتحدوني ثقة في أن مجموعة التغييرات ستسفر عن تعزيز المنظمة بشكل أقوى وفق ما دعا إليه إعلان الألفية - بحيث تظل المنظمة منظمة ذات مصداقية وأهمية للدول الأعضاء والمجتمع المدني وشعوب العالم.

الفصل السادس

الشراكات

الاتصالات

٢٠٣- تتطلب أي استراتيجية فعالة للاتصالات شبكة دينامية من الشركاء والحلفاء الذين يعرفون ما الذي تتوقعه الدول الأعضاء من المنظمة. ولقد طلبت إليَّ الجمعية العامة، في دورتها السادسة والخمسين، أن أعد استعراضا شاملا لكيفية إدارة وعمليات إدارة شؤون الإعلام لتحديد الكيفية التي يمكن لها بها الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو أفضل. وعلى مدى بضعة الأشهر الماضية قامت الإدارة بفحص ذاتي مدقق، بمساعدة من استشاريين مرموقين في ميدان الإدارة. وسوف تظهر نتائج تلك العملية في تقريري عن إصلاح الإدارة الذي أعتزم تقديمه إلى الجمعية العامة هذا الخريف.

٢٠٤- وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، توقعت الإدارة الاستجابة الفورية من الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وبدأت حملة إعلامية على نطاق المنظومة لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وشملت المبادرات المتخذة إنشاء موقع جديد عن الإرهاب على الموقع الشبكي للأمم المتحدة باللغات الرسمية الست كلها. وعندما أوقفت الجولات في مقر الأمم المتحدة، تسنى للمرشدين التابعين للإدارة الانضمام إلى هيئة الصليب الأحمر الأمريكية في جهود الإغاثة كمترجمين شفويين.

٢٠٥- وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، عُقدت ''اجتماعات بلدية'' في عشر مدن بالولايات المتحدة بمساعدة المسؤولين في الحملة المعروفة باسم ''نحو عالم أفضل'' لاستكشاف التحديات التي تفرضها هذه الهجمات والإعراب عن التضامن مع الشعب الأمريكي. ورُبطت هذه الاجتماعات بوصلة ساتلية، أتاحت لي التحدث مع المشتركين والإجابة على أسئلتهم، بينما اشترك زملائي من كبار المسؤولين، والممثلون الوطنيون الموقرون في المناقشة في الموقع من مختلف الأماكن.

٢٠٦- وتظل الشراكات مع وسائط الإعلام ذات أهمية حيوية. وفي أوائل عام ٢٠٠٢، مكن بدء العمل بدائرة الأمم المتحدة للأنباء المنظمة من الوصول إلى آلاف الصحفيين في جميع أرجاء العالم بسرعة وبشكل مباشر. فقد اشترك في هذه الخدمة بالفعل ما ينوف على ٠٠٠ ٤ مشترك من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كبريات المنظمات الإخبارية، وفرادى الصحفيين، وهم يتلقون الخدمة الإخبارية عن طريق البريد الإلكتروني، دون أي تكلفة. وتركز هذه الدائرة بصفة خاصة على وسائط الإعلام في البلدان النامية الصغيرة، التي قد لا تتوافر لديها إمكانية الحصول على الأنباء من مقر المنظمة ومكاتبها الميدانية مباشرة، أو قد لا يكون بوسعها تحمل نفقاتها.

٢٠٧- وبهذه الروح، قدمت الإدارة أيضا الدعم السوقي للصحفيين من مجتمعات الشعوب الأصلية لحضور الدورة الأولى للمنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين في أيار/مايو ٢٠٠٢. وتواصل الإدارة الترتيب لعقد برامج إحاطة لإعطاء كبار الصحفيين من مختلف أرجاء العالم الفرصة لمقابلة أعضاء في مجتمع الأمم المتحدة. وقد نُظم لقاء صحافي عن فلسطين في كوبنهاغن في تموز/يوليه ٢٠٠٢، ضم جمعا من الشخصيات البارزة والصحفيين الوافدين من الشرق الأوسط وغيره من المناطق. كذلك فإن مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة على اتصال يومي بالصحفيين، كل في منطقته.

٢٠٨- وآية على الاهتمام الواسع الانتشار بالمنظمة، أن ١٧٠ بلدا وإقليما على اتصال الآن بالموقع الشبكي للأمم المتحدة، كما أن عدد المرات المسجلة لزيارة هذا الموقع سنويا تجاوز حد البليون في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠١. وفي الوقت ذاته، فإن وصلة الموقع الشبكي المباشرة بين العديد من وثائق الهيئات التداولية باللغات الرسمية الست وبين نظام الوثائق الرسمية زادت كثيرا من إمكانية الوصول إلى هذا المورد الهام التابع للأمم المتحدة. ولا تزال القدرة الذاتية على البث المباشر على الشبكة الإلكترونية تنمو وتتطور؛ فقد وفر للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية أكثر من ٦٠ ساعة من البث المباشر على الشبكة الإلكترونية، وأفاد من هذه التغطية أكثر من ٠٠٠ ٢١ مستعمل للشبكة. وتواصل مبيعات قواعد البيانات الإلكترونية ومبيعات الطبعة الإلكترونية لمجلة Development Business توليد إيرادات للمنظمة من العملاء الذين يملكون القدرة على الدفع. وقد سُجل تاريخ المنظمة، كما ورد في حولية الأمم المتحدة، على مدى خمسين عاما، على الأقراص المدمجة (CD-ROM).

٢٠٩- وعلى امتداد العام، استمرت الجهود الرامية إلى ضمان إبلاغ رسائل الأمم المتحدة بأكبر عدد ممكن من اللغات، كما أُثريت مواردها المرجعية بنفس القدر. ويمكن الوصول إلى الموقع الشبكي للأمم المتحدة باللغات الرسمية الست للمنظمة. وبالإضافة إلى الأنشطة الإرشادية الواسعة النطاق التي تضطلع بها مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة باللغات المحلية، تحتفظ هذه المراكز أيضا بمواقع على الشبكة الإلكترونية بـ ٢٩ لغة. وتقوم إذاعة الأمم المتحدة ببث برامج مباشرة على الهواء بست لغات كل يوم؛ ويجري إنتاج برامج أسبوعية بتسع لغات أخرى. كما تجرى في المقر جولات سياحية مصحوبة بمرشدين يتكلمون ٢٠ لغة. وكونت الإدارة شراكات مبتكرة مع دور الطباعة الخارجية، مما مكن وقائع الأمم المتحدة من استئناف نشرها باللغات الإسبانية والروسية والعربية من خلال ترتيبات النشر المشترك، حتى في الوقت الذي تسمح فيه دائرتها للبرامج الرئيسية المنشأة حديثا للمنشورات في أنحاء العالم أجمع بإعادة طبع مقالاتها بلغة كل من تلك الأنحاء.

٢١٠- وقد تم تكوين فريق اتصالات تابع للأمم المتحدة على نطاق المنظومة لكفالة اتباع نهج استراتيجي حيال التحديات المشتركة التي تواجه المنظمة في ميدان الاتصالات. ويجتمع الفريق أسبوعيا بالمقر، بالإضافة إلى دورة إشرافية تعقد كل عام، ويحل محل لجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام.

٢١١- وقد تعاونت الإدارة بشكل ناجح مع المكاتب والمنظمات الأخرى أثناء الاحتفال باليوم العالمي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وجرى تعاون مماثل في إعداد وتنفيذ حملات الاتصالات المتعلقة بالمؤتمرات العالمية الهامة مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مضي خمس سنوات، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٢١٢- وقامت الإدارة أيضا بحملة إعلامية تتعلق باستقلال تيمور الشرقية ودور المجتمع الدولي في تعمير أفغانستان. وقدمت المساعدة في إنشاء إذاعة أوكابي، وهي محطة إذاعية تديرها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع مؤسسة هيروندیل، وهي منظمة غير حكومية مقرها في سويسرا. وقدم قسم رسم الخرائط بالإدارة مساعدة تقنية قيّمة للجنة تعيين الحدود بين إريتريا وإثيوبيا مما أسفر عن الترسيم الناجح للحدود الدولية بين البلدين في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

٢١٣- دخل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة الآن العام الخامس من شراكتهما الناجحة. وقد تم، عن طريق هذا التعاون برمجة ٤٢٣ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لتنفيذ ٢٢٢ مشروعا على نطاق العالم في أربعة مجالات برنامجية هي:

صحة الطفل؛ والسكان والمرأة؛ والبيئة، والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تم حتى تموز/يوليه ٢٠٠٢، توليد زهاء ٦٠ مليون دولار من المشاريع التي دعمتها المؤسسة والصندوق.

٢١٤- واستجابة لندائي باتخاذ تدابير لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قام صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، بالتعاون مع البرنامج المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمجلس العالمي للأعمال التجارية بتنظيم اجتماع بيني وبين كبار ممثلي ١١ شركة ومؤسسة. وولّد هذا اهتماما كبيرا بالموضوع والتزامات فعلية له، بما في ذلك التزام من شركة دبملر كرايزلر بتوفير الرعاية الشاملة وسداد نفقات علاج العاملين في جنوب أفريقيا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بما يلزمهم من أدوية. وعلاوة على ذلك، فإن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية هو ''مُمسك سجل'' التبرعات والمساهمات للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والملاريا والتدرن الرئوي (السل). وحتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تم تلقي ٣٠٠ تبرع من القطاع الخاص بلغت قيمتها زهاء ٤٧٠ ٠٠٠ دولار.

٢١٥- وثمة شراكة مبتكرة أخرى يسرها صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية هي المبادرة المعززة لمكافحة انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل التي بدأتها مؤسسة روكفيلر، والتي ركزت على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الموصولة بالعلاج كيما يتسنى زيادة فرص النجاة للأمهات المصابات بالفيروس وأطفالهن على السواء. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومؤسسة إليزابيث غليزر للأطفال المصابين بالإيدز، ضمن آخرين، بتنفيذ هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته ١٠٠ مليون دولار. وتتصدر كلية ميلمان للصحة العامة بجامعة كولومبيا ائتلاف الشراكات بشأن المسائل التقييمية والتنفيذية، كما يقوم ائتلاف مكون من خمس مؤسسات بتوفير الرعاية لهذه الأنشطة.

٢١٦- ويسرني أن أنوه بأنه نتيجة للمناقشات التي أجرتها الجمعية العامة بشأن التعاون، يمكن الآن بناء إطار للعمل مع الشركاء من الشركات والمؤسسات في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد قامت الآن معظم مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها بتعيين مراكز تنسيق للقطاع الخاص لتحديد الشركاء الجدد وتعزيز الصلات معها.

٢١٧- ويسدي صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية المشورة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن جمع الأموال وأنشطة التوعية، وبشأن بناء الشراكات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأقام الصندوق علاقات مع المؤسسات وقدم المشورة للمنظمات حول جمع الأموال لقضايا الأمم المتحدة.

خدمات المشاريع

٢١٨- في عام ٢٠٠١، حصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أعمال تتعلق بمشاريع قيمتها ٦٠٣ ملايين دولار وقدم ما تزيد قيمته على ٥٠٤,٧ ملايين دولار من الخدمات لقرابة ٤٠٠ ٢ مشروع على نطاق العالم أجمع. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر عميل مفرد للأمم المتحدة فيما يقوم به من مشاريع، إذ بلغ نصيب المشاريع التي يمولها البرنامج الإنمائي أو تموَّل من خلاله ٣٦١ مليون دولار من جملة المخصص لعام ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، يشرف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على حافظة قروض بالنيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نمت في عام ٢٠٠١ بما قيمته ٣٢٨ مليون دولار من المشاريع الجديدة.

٢١٩- وفي عام ٢٠٠١ زادت قيمة حافظة المشاريع الآتية من منظمات الأمم المتحدة التي لا تعتبر من المستفيدين التقليديين من الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع من ١٥٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١. ويشمل الرقم الأخير ١٧٩ مليون دولار تمثل مشاريع جديدة من أمانة الأمم المتحدة و ٢٤ مليون دولار من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٢٢٠- ويقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ أول مشروع كبير له يموله مصرف التنمية الأفريقي عن طريق اتفاق لتقديم الخدمات الإدارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: قرض قيمته ٩,٨ ملايين دولار لحكومة سيراليون للمساعدة في إصلاح وتحديث المستشفيات والمصحات. وبغية تقليل المعوقات الداخلية لعملياته المعتادة إلى أدنى حد خلال الـ ١٨ شهرا التي تستغرقها عملية إعادة التنظيم، طلب صندوق الأمم المتحدة للسكان من مكتب خدمات المشاريع عام ٢٠٠١ تزويده بالدعم التشغيلي والإداري في توظيف الاستشاريين وتنظيم حلقات عمل في سياق مشروعه للفترة الانتقالية.

٢٢١- وكمثال على جهود المكتب في تنويع حافظة المشاريع، هناك المساعدة التي يقدمها إلى المستشار القانوني في إنشاء محكمة خاصة لسيراليون. وسوف يقوم المكتب، من خلال شراكته مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بتنفيذ برنامج متكامل للتنمية في إقليم إيفينيكيا المتمتع بالاستقلال الذاتي في سيبريا وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وواحدة من كبريات شركات النفط في الاتحاد الروسي. ويركز هذا البرنامج على التعليم والصحة والإسكان والهياكل الأساسية.

٢٢٢- ويتمثل تطور آخر للخدمات المقدمة في الاضطلاع في مشروع كبير لتوفير المياه والمرافق الصحية في المناطق الحضرية بشمال العراق. فقد طلب مكتب برنامج العراق من مكتب خدمات المشاريع تنفيذ هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته ١٩٤,٦ مليون دولار، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). والمكتب بسبيله أيضا إلى أن يكون شريكا في التنفيذ مع مركز منع الجريمة الدولية التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة وذلك بالنسبة للمشاريع التي تنفذ في بولندا والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا والفلبين وكولومبيا ولبنان ونيجيريا. وفي عام ٢٠٠١، أيضا، نفذت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، التابعة للأمم المتحدة، بمعاونة مكتب خدمات المشاريع، برنامجا لتطهير جميع المناطق المعروف بأنها تأثرت من جراء الألغام الأرضية أو القذائف غير المنفجرة وذلك إلى مستوى مقبول من بقايا هذه المتفجرات.

٢٢٣- وفي أعقاب استعراض قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحديد الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مكتب خدمات المشاريع بشكل أوسع، أعربتُ من جديد عن تأييدي لاستمرار المكتب في أعماله ككيان ذاتي التمويل، وشجعتُ كيانات الأمم المتحدة جميعا على أن تفيد من الخدمات التي يقدمها المكتب ما دامت خيارا فعالا من حيث التكلفة. وبغية تعزيز عمليات المكتب ككيان ذاتي التمويل، أوصيت بعدد من التحسينات في بعض المجالات، وذلك في العمل الإشرافي للمكتب وفي عملياته على السواء، بما في ذلك توسيع عضوية لجنة التنسيق الإداري وإنشاء فريق عامل لتسهيل ودعم أعمال تلك اللجنة. وتم تنفيذ هذه التوصيات التي أيدها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي تساعد المكتب في معالجة صعوباته المالية.

الشراكات مع المجتمع المدني

٢٢٤- استمر تطور التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني على مدى العام، في التصدي لتحديات ليس أقلها أهمية التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والبيئية

المعقدة القائمة اليوم. وتعمل الأمم المتحدة على إيجاد أرضية مشتركة للحوار البناء بين ممثلي الحكومات والمجتمع المدني، فضلا عن وضع أطر جديدة للتعاون. ويبقى التزام الحكومات وإجراءاتها الفعلية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة أمر أساسي بالغ الأهمية. على أن الشراكات على امتداد كامل نطاق المجتمعات المدنية - الحكومات هي أمر جوهري في الجهود الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وكفالة حقوق الإنسان وتعزيز الأمن العالمي.

٢٢٥- وكان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٢ معلما على الطريق بالنسبة للمجتمع الدولي وآية على الإسهام الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية التي أسهمت في كل مرحلة من مراحل هذه العملية. وفي الأعمال التحضيرية لمؤتمر مونتيري، وفي لقاءات حوار المائدة المستديرة الرباعية الأطراف بشأن مسائل الاقتصاد الكلي العالمية، التي تمت في إطار المؤتمر نفسه، أفادت القضايا الأساسية للفقر والاستثمار والنمو الاقتصادي من تجارب المجتمع المدني ولمحاته النافذة. وبالمثل، كانت مشاركة المجتمع المحلي ضرورية للأعمال التحضيرية المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وإن استحداث أشكال جديدة للشراكة تدخل فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لهو سمة هامة من سمات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وسوف يكون له أثر كبير على نتائج مؤتمر القمة وعلى تنفيذ برنامجه.

٢٢٦- وقد دأبت الأمم المتحدة على التكيف مع نمو المجتمع المدني وتزايد دوره في المجتمع الدولي. ويتطلب التنوع في الاهتمامات والخبرات وفي طبيعة منظمات المجتمع المدني أسلوب تناول لعلاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني يتسم بالحنكة والمرونة. وعلى المستوى العملي، عمل إنشاء مراكز تنسيق للمنظمات غير الحكومية داخل الأمانة العامة على تسهيل التفاعل مع هذه المنظمات وفيما بينها، كما أفضى تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للهيئات الحكومية الدولية التي تتعامل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية إلى تقوية التفاعل بين هذه المنظمات والدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، سعت الأمانة العامة إلى تيسير الاتصال فيما بين المنظمات غير الحكومية نفسها بتشجيع نمو الشبكات الإقليمية لهذه المنظمات، ولا سيما في البلدان النامية.

٢٢٧- وتكونت مجموعة كبيرة من الممارسات المتعلقة بدور المنظمات غير الحكومية ومدى مشاركتها في المؤتمرات الخاصة للأمم المتحدة. ولا تزال القرارات التي تحكم هذه الترتيبات، إلى حد كبير تتخذ لكل مناسبة على حدة، على الرغم من المبادئ العامة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ (الجزء الرابع). ومن حق الدول الأعضاء، بطبيعة الحال تحديد الشروط والأوضاع التي تحكم اعتماد واشتراك المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات التداولية. ومن شأن زيادة الترابط والتساوق وإمكانية التنبؤ بمسار الأمور في هذا الصدد، أن تعزز أكثر فأكثر العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ككل.

٢٢٨- والشراكات مع القطاع الخاص هي أيضا من الأمور البالغة الأهمية. وقد عمل الميثاق العالمي مع مؤسسات الأعمال في مختلف أنحاء العالم لتشجيع تحلي الشركات بروح المسؤولية في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة. وبدأ الآن العمل بالميثاق العالمي في كل منطقة من مناطق العالم، معززا بالشركاء على الصعيد الوطني، ومدعوما من منظمات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها. ففي آسيا، على سبيل المثال، عملت المنظمة الدولية لأرباب العمل مع منظمة العمل الدولية لإجراء استقصاء إقليمي عن تنفيذ الميثاق وإنشاء أفرقة للإدارة والدعوة على الصعيد الوطني، وإيجاد أكثر النهج فعالية في إشراك الشركات من آسيا في أعمال الميثاق العالمي.

٢٢٩- وقد صدر أول تقرير مرحلي للميثاق العالمي في تموز/يوليه ٢٠٠٢، مسجلا إنجازات الميثاق حتى ذلك الحين. وتحديدا، شكّل الميثاق العالمي، في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، مجلسا استشاريا تابعا للميثاق، وبدأ أفرقة عاملة معنية بطائفة متنوعة من المسائل، منها مسائل الاستثمار المستدام في أقل البلدان نموا؛ واستمر في إجراء الحوار المتعلق بالسياسات حول دور مؤسسات الأعمال التجارية في مناطق الصراع وبدأ حوارا ثانيا عن الأعمال التجارية والتنمية المستدامة؛ وأنشأ منتدى للتعلم كقاعدة بيانات للدراسات الإفرادية التي تقوم بها الشركات التي تترجم مبادئ الميثاق إلى ممارسة عملية؛ ويسَّر التفاوض على مشاريع الشراكات بين الشركات ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ودعم الأنشطة الإرشادية على الصعيد الوطني من خلال شن حملات للدعوة رفيعة المستوى وحملات قطرية رسمية.

خلاصة

٢٣٠- يقدم هذا التقرير السنوي عرضا عاما لما تقوم به الأمم المتحدة للمساعدة في حل المشاكل العالمية الملحة ولتعزيز التعاون الدولي. وترد تقييمات أكثر تفصيلا للمسائل المحددة المستعرضة في هذا التقرير في تقاريري الأخرى للهيئات التشريعية. وقد أكدت التطورات التي حدثت خلال العام المنصرم تزايد أهمية المنظمة في الشؤون العالمية، ولكن استعراض الأعمال التي تضطلع بها المنظمة يذكرنا أيضا بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يلزم القيام به لتحقيق أهداف وغايات ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية. فلنغتنم في العام المقبل كل فرصة للاستفادة من المنظمة في سعينا المشترك لتحقيق العدالة والسلام الدائم.

070902 030902 02-55174 (A)
0255174